

Distr.: Limited
5 September 2014
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الثالثة والعشرون
فيينا، ١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

الممارسات الفضلى في مجال تسجيل المنشآت التجارية مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	أولاً- الخلفية
٥	٩-٥	ثانياً- تسجيل المنشآت التجارية: عنصر أساسي في تهيئة بيئة مواتية للمنشآت التجارية
٩	١٧-١٠	ثالثاً- تنظيم سجلات المنشآت التجارية ومهامها
١٢	٤٧-١٨	رابعاً- الممارسات الفضلى في مجال تسجيل المنشآت التجارية
٣١	٦٠-٤٨	خامساً- الإصلاحات التي تدعم تسجيل المنشآت التجارية
٣٩	٦٣-٦١	سادساً- الخلاصة



أولاً - الخلفية

١ - طلبت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣ أن يشرع فريق عامل في تنفيذ أعمال تهدف إلى الحد من العقوبات القانونية التي تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على امتداد دورة حياتها. وأتفقت اللجنة على أن يركّز النظر في القضايا المتعلقة بتهيئة بيئة قانونية مواتية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في البداية، على المسائل القانونية المتعلقة بتبسيط تأسيس تلك المنشآت.^(١)

٢ - واستهل الفريق العامل الأول، في دورته الثانية والعشرين (نيويورك، ١٠-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤)، عمله وفقاً للولاية التي أسندتها إليه اللجنة. وفي تلك الدورة أجرى الفريق العامل مناقشة أولية، ترد في الوثيقة A/CN.9/800، بهدف تحديد الاتجاه الذي يمكن أن يسير فيه العمل والمسائل التي تصلح للمناقشة في دورات الفريق العامل المقبلة. ونظر الفريق العامل في عدّة مواضيع يمكن إدراجها في النماذج التشريعية التي يمكن إعدادها بهدف تبسيط عملية تأسيس المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وأتفق على أنه ينبغي للفريق العامل أن يركّز في عمله بوجه خاص على أهمية تسجيل المنشآت التجارية. ولاحظ الفريق العامل أن تسجيل المنشآت التجارية يمثل جانباً هاماً في مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في حالة المنشآت الصغرى التي قد ترغب في اكتساب طابع نظامي لكنّها لا تسعى إلى التأسيس. وعلاوة على ذلك، فلم تكن هناك حاجة للتمييز في المعاملة بين المنشآت استناداً إلى حجمها في مرحلة التسجيل، شريطة أن يكون من الممكن إتمام التسجيل بسرعة وبتكلفة زهيدة. ومع ذلك لوحظ أن التسجيل ليس بالضرورة متاحاً أو مرغوباً فيه فيما يخص جميع المنشآت الصغرى والمنشآت القائمة على شخص واحد، وأنه ينبغي للفريق العامل أن يواصل النظر في تدابير إضافية يمكن أن تساعد هذه المنشآت على اكتساب الطابع النظامي.^(١)

٣ - وبعد المناقشة، طلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تُعدّ لدورته القادمة وثيقة تتناول الممارسات الفضلى فيما يتعلق بتسجيل المنشآت التجارية لينظر فيها الفريق العامل. وسلّط الضوء على المسائل التالية باعتبارها ذات صلة بالموضوع:

(أ) تحديد المعلومات الدنيا اللازمة للتسجيل؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ١٧، والتصويبات (A/68/17 و Corr.1)، الفقرة ٣٢١.

- (ب) إسناد رقم هويّة متفرّد لكل منشأة، بما لا يتضارب مع المبادرات العالمية بهذا الشأن؛
- (ج) حماية البيانات وسريّتها؛
- (د) إمكانية البحث بالاستناد إلى اسم منشأة متفرّد؛
- (هـ) سهولة تحديث المعلومات؛
- (و) تحديد الجهات التي سيُتاح لها الاطّلاع على المعلومات، بما فيها المؤسسات الائتمانية وعامة الناس؛
- (ز) توافر التواصل بين السلطات المعنية، بما يكفل عدم اضطراب المستعمل إلى توفير المعلومات أكثر من مرّة واحدة؛
- (ح) توفير التسجيل بتكلفة زهيدة أو بدون مقابل؛
- (ط) إتمام التسجيل بسرعة؛
- (ي) اتّباع إجراءات دنيا وبسيطة؛
- (ك) ضرورة الاحتفاظ بسجل لتاريخ المنشأة؛
- (ل) ضرورة أن تُوفّر للمستعمل إلكترونياً استمارة نموذجية يمكن استخدامها لإعداد اللائحة الداخلية للشركة؛
- (م) تزويد المستعمل بالوسائل اللازمة لتسيير المنشأة، مثل توفير رقم هويّة خاص بالضرائب؛
- (ن) توفير ما يثبت وجود المنشأة.^(٢)

٤ - وتلبيةً لهذا الطلب، أُعدّت هذه المذكرة لتُقدّم معلومات عن الممارسات الفضلى فيما يتعلق بتسجيل المنشآت التجارية. وتنطوي في المقام الأوّل على استعراض للمنشورات التي أعدتها المنظمات الدولية الناشطة بوجه خاص في دعم الإصلاحات في مجال تسجيل المنشآت التجارية، تكمّله معلومات مخصّصة قدّمتها بعض وفود الدول إلى أمانة الأونسيترال. وتبيّن أنّ

(٢) الوثيقة A/CN.9/800، الفقرة ٤٩.

منشورين صادرين عن مجموعة البنك الدولي^(٣) لهما أهمية خاصة في هذا الصدد، حيث يرد فيهما تحليل للممارسات الفضلى فيما يتعلق بتسجيل المنشآت التجارية، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وهذان المنشوران هما: "Innovative Solutions for Reforming Business Entry Reforms: A Global Analysis" (تموز/يوليه ٢٠١٢)^(٤) و "Registration: A Toolkit for the Practitioners" (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)^(٥). وسوف يُشار إليهما في هذه الورقة بـ "التحليل العالمي (٢٠١٢)" و "عُدّة الممارسين (٢٠١٣)". ويستند كلا المنشورين إلى بيانات وفيرة، بما في ذلك ما جمعه مشروع ممارسة الأنشطة التجارية التابع لمجموعة البنك الدولي (والمشار إليه فيما يلي بـ "مشروع ممارسة الأنشطة التجارية")^(٦)، والذي سجّل، حتى عام ٢٠١٣، ٣٦٨ إصلاحاً في مجال تسجيل المنشآت التجارية في ١٤٩ بلداً في السنوات الثماني السابقة.^(٧)

(٣) أعدت المنشورين وحدة الخدمات الاستشارية الخاصة بمناخ الاستثمار، وهي إدارة تابعة لمجموعة البنك الدولي تدعم الحكومات التي تقوم بتنفيذ إصلاحات لتحسين بيئة المنشآت التجارية لديها، بالاستعانة بتمويل قدمته مجموعة البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف) والشركاء المانحون. ويمكن الاطلاع على معلومات في هذا الصدد على الرابط: www.wbginvestmentclimate.org/index.cfm.

(٤) يستند المنشور "Investment Climate (World Bank Group), Innovative Solutions for Business Entry Reforms: A Global Analysis, 2012"، إلى دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١١ لـ ٤١ من مرافق تسجيل المنشآت التجارية، وإلى دراسات حالة اضطلع بها في إيطاليا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وفييت نام، والتروبيج، ودراسة أجرتها مجموعة البنك الدولي عام ٢٠١١ بشأن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٣٤ من مرافق تسجيل الشركات، من بين مصادر أخرى. المنشور متاح على الرابط: www.brreg.no/internasjonalt/ISBER_Web.pdf.

(٥) يتضمن المنشور "Investment Climate (World Bank Group), Reforming Business Registration: A Toolkit for the Practitioners, 2013" دراسات حالة من أذربيجان وبنغلاديش وجنوب السودان ومقدونيا ونيوزيلندا. المنشور متاح على الرابط: www.wbginvestmentclimate.org/publications/loader.cfm?csModule=security/getfile&u0026pageid=34841.

(٦) أطلقت مجموعة البنك الدولي مشروع ممارسة الأنشطة التجارية في عام ٢٠٠٢، ويبحث المشروع الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، في ١٨٩ اقتصاداً وطنياً وفي مدن مختارة على المستوى دون الوطني والإقليمي، من أجل قياس اللوائح التنظيمية المطبقة على تلك الشركات في جميع مراحل دورة حياتها. مشروع ممارسة الأنشطة التجارية متاح عبر الإنترنت على الرابط: www.doingbusiness.org/.

(٧) انظر World Bank Group Doing Business 2013، الصفحة ٥٧. في عام ٢٠١٤ سجّل مشروع ممارسة الأنشطة التجارية ٢٤٤ إصلاحاً في مجال تسجيل المنشآت التجارية في ١٣٥ بلداً في السنوات الخمس السابقة.

ثانياً- تسجيل المنشآت التجارية: عنصر أساسي في تهيئة بيئة مواتية للمنشآت التجارية

٥- كما لوحظ أيضاً في دورة الفريق العامل الثانية والعشرين، في شباط/فبراير ٢٠١٤، فإنَّ هناك تسليماً واسع النطاق بين الخبراء بالأهمية التي يحظى بها تسجيل المنشآت التجارية لمنظّمي المشاريع والأسواق والحكومات. فالتسجيل يمكن أن يساعد المنشآت التجارية الصغرى على جمع رؤوس الأموال المساهمة، والحصول على التمويل والاستفادة من برامج المساعدة الحكومية كإعانات والخدمات المخفّضة التكاليف، وطمأنة شركاء المنشآت إلى أنَّ المعلومات المقدّمة بشأن المنشأة يمكن الوثوق بها. ويُقال إنَّ أوجه استفادة الحكومات من التسجيل تشمل: اتّساق المنشآت التجارية مع الإطار القانوني المحلي، وتحسين جمع الضرائب، والتقليل إلى أدنى حدٍّ من الخطر الذي يتعرّض له الجمهور من المنشآت التجارية المشبوهة، وإنشاء كيانات اعتبارية يمكن التعرّف عليها بسهولة ولها مجموعة محدّدة من الحقوق وعليها مجموعة محدّدة من المسؤوليات، وتوفير المعلومات الأساسية للحكومة بشأن القطاعات التي تعمل فيها المنشآت وأحجامها ومالكها.^(٨)

٦- ويتفاوت مدى التعقيد الذي ينطوي عليه تسجيل المنشآت التجارية تفاوتاً واسعاً فيما بين البلدان، إلّا أنَّ هناك ثلاث مهام أساسية^(٩) يُنظر إليها باعتبارها شائعة بين جميع الأنظمة، ألا وهي: (١) التحقق من تفرّد اسم المنشأة، و(٢) القيد في سجل تجاري عام، و(٣) التسجيل لدى السلطات الضريبية. وهذه المهام الثلاث تسهم في جعل سجلات المنشآت التجارية مستودعات هامة للمعلومات بالنسبة للأوساط التجارية. ومن بين العوامل التي تؤثر في مدى التعقيد الذي ينطوي عليه التسجيل مستوى التنمية في الدولة والأعراف القانونية المتبعة فيها. وقد سلّطت الدراسات الضوء على أنَّ البلدان الأكثر نمواً تميل إلى فرض ضوابط تنظيمية أقل، وتستعيز عن ذلك بالاعتماد على نظام قانوني راسخ لضبط سلوك المنشآت التجارية، في حين أنَّ كثيراً من البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تَعَمَد، على النقيض من ذلك، إلى إخضاع المنشآت التجارية لقدر كبير من التمهيص

(٨) L. de Sa, Business Registration Start-Up: A concept note, International Finance Corporation and the World Bank, 2005, page 3.

(٩) لوحظ أنَّ المهام الأساسية الثلاث المشار إليها هنا ذات طبيعة إدارية في المقام الأول، وأنَّ سجلات المنشآت التجارية قد تؤدي أيضاً بعض المهام القانونية والتجارية. انظر الحاشية ٢٦ أدناه.

قبل التسجيل.^(١٠) كما أن النظام القانوني المتبع في الدولة - سواء كان من أنظمة القانون العام أو أنظمة القانون المدني - قد يلعب دوراً في طريقة تنظيم عملية التسجيل. فنجد مثلاً أن تسجيل المنشآت التجارية في بعض الولايات القضائية التي تأخذ بنظام القانون المدني وظيفة قضائية، وعادةً ما يُنص على كونه كذلك في القانون الذي ينظم السلطة القضائية، في حين أن سجلات المنشآت التجارية في معظم الولايات القضائية التي تأخذ بنظام القانون العام تتولاهما إدارة حكومية يعمل فيها موظفون مدنيون. وقد لوحظ أن إرساء المنشآت التجارية في هذه الولايات القضائية الأخيرة قد يتطلب عدداً من الخطوات الإجرائية أقل مما يتطلبه في الولايات القضائية التي تأخذ بنظام القانون المدني.^(١١)

٧- والعديد من الدول، بصرف النظر عن أعرافها القانونية، لا تزال تفرض التزامات ومتطلبات تجعل من تسجيل المنشآت التجارية أمراً عسيراً، وتترتب عليها تكاليف ضخمة تحمّلها اقتصاداتها. وقد قيل إن أنظمة تسجيل المنشآت التجارية الصّارمة من هذا القبيل تفضي إلى حماية المستهلك؛ ففي ظلّها يُرجح ألا تدخل السوق إلا المنشآت التجارية ذات البنيان المحكم والمنتجات العالية الجودة، ممّا يقلّل من إخفاقات السوق ومن مخاطر قيام المستهلكين بالشراء من منشآت تجارية غير موثوق بها.^(١٢) إلاّ أنّه لوحظ أن الدول التي تضع عوائق كهذه أمام دخول السوق قد تفتقر إلى القدرة على إنفاذها، وهو ما يؤدي إلى تمكين الشركات غير الرسمية من بيع السلع والخدمات دون الوفاء بمعايير الجودة، على نحو يمكن أن يضرّ بمصلحة المستهلك.^(١٣) وهناك رأي آخر مفاده أن الأنظمة الأكثر صرامة فيما يتعلق بدخول المنشآت التجارية إلى السوق تحول دون دخول منشآت تجارية جديدة، وهو ما يؤدي إلى الحدّ من المنافسة وتوفير قدر كبير من الحماية للشركات القائمة ويفضي إلى زيادة أرباحها. ووفقاً لرأي ثالث، فإنّ الصرامة في تنظيم دخول المنشآت التجارية إلى السوق قد تُفيد المسؤولين العموميين الذين قد يستغلّون ذلك التنظيم الصارم من أجل تحقيق وتكريس منافع يحنونها من خلال كسب الأصوات الانتخابية وتلقّي الرشى،^(١٤) الأمر الذي من شأنه أن يشجّع الفساد ويقوّض الشفافية والإرادة السياسية الرامية للإصلاح، ممّا يسفر عن مقاومة

(١٠) World Bank Group, Small and Medium Enterprise Department, Reforming Business Registration (١٠) Regulatory Procedures at the National Level, A Reform Toolkit for Project Teams, 2006, page 2

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٧٥.

(١٢) انظر: S. Djankov, The Regulation of Entry: A Survey, 2009, page 184.

(١٣) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٥.

(١٤) المرجع المذكور في الحاشية ١٢ أعلاه، الصفحة ١٨٤ وما بعدها.

شديدة للإصلاحات في مجال تسجيل المنشآت التجارية وغيره من المجالات التنظيمية من قبل المسؤولين والمستفيدين من الوضع القائم.^(١٥)

٨- وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأ عدّة أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اعترافاً منهم بأنّ تسهيل إرساء المنشآت التجارية يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز التنافسية، إجراء إصلاحات لتبسيط تسجيل المنشآت التجارية وزيادة كفاءته. وفي أواخر العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، شرعت مجموعة متنوعة من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الاقتصادات النامية في اتّباع النهج ذاته. وكان من بين العناصر الأساسية في هذه الإصلاحات الحاجة إلى تعزيز إضفاء الطابع النظامي على المنشآت التجارية، وكون الإصلاح في مجال تسجيل المنشآت التجارية أيسر وأقل تكلفة نسبياً من سائر الإصلاحات الرامية إلى تحسين البيئة القانونية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد أثبتت الدراسات أنّ تسريع إجراءات إنشاء المنشآت التجارية وتبسيطها يؤدّيان إلى إضفاء الطابع النظامي على المنشآت التجارية. فالبلدان التي تكون فيها تكاليف التسجيل مرتفعة أو التي يستغرق فيها إرساء المنشآت التجارية أياماً طويلة عادةً ما يكون فيها عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ذات الطابع النظامي أقل، ويكون القطاع غير النظامي أكبر.^(١٦) ووفقاً للأمثلة المتوافرة، فإضفاء التحسينات على عملية التسجيل يُرجّح أن يكون له تأثير إيجابي في إنشاء الشركات. فعلى سبيل المثال، أدّى تبسيط إجراءات تسجيل المنشآت التجارية في إحدى الدول إلى زيادة قدرها ٧٧ في المائة في عدد المنشآت التجارية المسجّلة في السنة التالية لتطبيق الإصلاح.^(١٧) وفي بلد آخر أسفر تخفيض رسوم التسجيل استجابةً للأزمة الاقتصادية إلى زيادة التسجيلات التجارية الجديدة بنسبة ١٥,٨ في المائة بعد مضي عام واحد.^(١٨) ووفقاً لمجموعة أخرى من البيانات، فإنّ خفض تكاليف التسجيل من المئتين الخامس والسبعين إلى المئتين الخامس والعشرين يرتبط بزيادة تتراوح بين عشرة وإحدى عشر

(١٥) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٥.

(١٦) International Finance Corporation, Micro, Small, and Medium Enterprises: A Collection of Published Data, 2006. وانظر أيضاً: World Bank, Reforming Business Registration Regulatory Procedures at the National Level, A Reform Toolkit for Project Teams 2006.

(١٧) انظر رواندا، المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١.

(١٨) ماليزيا، انظر World Bank Group, Doing Business 2011، الصفحة ٢٤.

في المائة في عدد الشركات الجديدة.^(١٩) وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الإصلاحات في مجال تسجيل المنشآت التجارية ترفع مستويات الكفاءة والشفافية في الوكالات الحكومية.^(٢٠)

٩- ولا يمكن للإصلاحات في مجال تسجيل المنشآت التجارية، حتى تكون فعالة ومع استرشادها بالممارسات الدولية الفضلى، لا يمكن أن تتجاهل مستوى التنمية في كل دولة وأولوياتها وإطارها القانوني. فعلى سبيل المثال، لاحظ "التحليل العالمي (٢٠١٢)" أن البلدان التي تتسم بالتوسع حجم اقتصاداتها غير النظامية، قد يكون فيها الإصلاح الضيق النطاق على الأقل في البداية، أكثر فعالية من الإصلاح الواسع النطاق؛ علماً بأنه يمكن إجراء هذا الإصلاح الواسع في مرحلة لاحقة.^(٢١) فإذا كان الهدف الرئيسي هو إضفاء الطابع النظامي على الاقتصاد، فقد تكون الحلول البسيطة التي تلبي احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على المستوى المحلي أنجع من الحلول العويصة الأكثر ملاءمة للمنشآت التجارية الضخمة و/أو المنشآت التي تعمل في السوق الدولي. ومن حيث الإطار القانوني، لوحظ أن الموثقين وموظفي السلطة القضائية، في الدول التي توجب التحقق من المتطلبات والتراخيص القانونية قبل تسجيل المنشآت التجارية، يقومون بدور رئيسي في عملية التسجيل (انظر أيضاً الفقرة ٦ أعلاه). لذا، وكما يتبين من الأمثلة القطرية، فإن إنشاء نظام إداري للتسجيل (لا يحتاج إلى الاستعانة بخدمات السلطة القضائية والموثقين أو يجعل الاستعانة بها أمراً اختيارياً) قد يستغرق وقتاً طويلاً ويكون موضع جدل.^(٢٢) وفي المقابل لوحظ أن الدول التي تأخذ بنظام قانوني متأثر بنظام القانون العام كثيراً ما تنص على تسجيل المنشآت التجارية كإجراء كاشف للمركز القانوني لا منشئ له، بحيث لا يُشترط الحصول على موافقة مسبقة قبل ممارسة الأنشطة التجارية، ويكون التسجيل عملية إدارية.^(٢٣) ويقال إن إصلاح هذه الأنظمة أيسر، إذ إن الإصلاح لا يتصدى هنا لبنية النظام، وإنما يركز على تحسين الأداء عبر التبسيط والأتمتة.^(٢٤)

(١٩) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١.

(٢٠) المرجع المذكور في الحاشية ٨ أعلاه، الصفحة ٤.

(٢١) المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ٢٦. انظر أيضاً الحاشية ٢٦ أدناه.

(٢٢) Small and Medium Enterprise Department (World Bank Group), Reforming Business Registration

.Regulatory Procedures at the National Level, 2006, page 7

(٢٣) المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

(٢٤) المرجع المذكور في الحاشية ١٠ أعلاه، الصفحة ٧٥.

ثالثاً- تنظيم سجلات المنشآت التجارية ومهامها

١٠- وفقاً لدراسة استقصائية أجريت مؤخراً، يستند النموذج التنظيمي الأكثر شيوعاً لسجلات المنشآت التجارية في الدول التي شملتها الدراسة إلى الإشراف الحكومي (جميع المحيين في أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن معظم المحيين في الأمريكتين، أشاروا إلى أن هذا هو الحال لديهم)، في حين يستند النموذج الذي يليه من حيث الشيوع إلى الإشراف القضائي (أساساً في أوروبا).^(٢٥) ومع ذلك فعلى الرغم من اختلاف نماذج التنظيم أو مستويات التعقيد، تؤدي سجلات المنشآت التجارية مهام أساسية متشابهة كما ذكر في الفقرة ٦ أعلاه.^(٢٦) وقد يكون وصف هذه المهام باختصار مفيداً في فهم أهداف وآثار الإصلاحات الرامية إلى تبسيط عمليات تسجيل المنشآت التجارية.

ألف- إطلاق المنشآت التجارية الجديدة

١١- عادةً ما يبدأ تدخّل سجلات المنشآت التجارية في إنشاء الشركات الجديدة من الدعم الذي تقدّمه لمنظمي المشاريع في اختيار اسم متفرّد لمنشآتهم التجارية. وقد يكون لدى هذه السجلات إجراء منفصل (اختياري أو إلزامي) لمساعدة منظمي المشاريع في هذه المرحلة، أو قد تتيح البحث في الأسماء كخدمة معلوماتية. وحيث أن اسم الشركة يجب ألا يكون مستعملاً من قبل منشآت تجارية أخرى، يمكن أن تقدّم السجلات خدمة لتخصيص الأسماء، إما كإجراء منفصل (اختياري أو إلزامي)، أو كإجراء مُدمج ضمن إجراءات التسجيل.

(٢٥) European Commerce Registers' Forum [بدعم من] International Business Registers Report 2014, page 14 ff.

ويلاحظ المنشور أن بعض نتائج الدراسة الاستقصائية يتناقض تماماً مع نتائج العام السابق، نظراً لأن بعض البلدان قد غيرت إجاباتها، وكذلك نظراً لتغيّر طراً على المحيين.

(٢٦) أُشير إلى أن هذه المهام إدارية في المقام الأول. وبالإضافة إلى تلك المهام الإدارية (كإصدار مُحدّد هويّة مُتفرّد أو تقاسم المعلومات)، لوحظ أن هذه السجلات في بعض الدول، ولا سيما تلك التي توجب التحقق المسبق من المعلومات المقدّمة أثناء تسجيل المنشآت التجارية، يمكن أيضاً أن تؤدي بعض المهام المطلوبة قانوناً (مثل التحقق من المعلومات كشرط مسبق للحصول على الشخصية الاعتبارية)، كما يمكن أن يُقال إنها قد تؤدي بعض المهام التجارية (مثل تخفيض تكاليف المعاملات ومنع نشوء منازعات داخل الشركة ومع أطراف ثالثة من خلال ضمان الإتاحة العلنية لمعلومات موثوقة وصحيحة عن الشركة). ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن معظم الدول، حتى تلك التي تستخدم نظام تحقّق لاحق على التأسيس، تفرض التزاماً قانونياً بتقديم معلومات دقيقة إلى تلك السجلات. وفي مثل هذه الدول، كما هو حال الدول التي لديها اقتصاد غير نظامي كبير (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، قد يكون إجراء إصلاح ضيق النطاق، يركّز مثلاً على المهام الإدارية، أكثر فعالية في البداية من إجراء إصلاح واسع النطاق. انظر أيضاً المناقشة الواردة في الفقرة ٦ أعلاه.

١٢- وتوفّر سجلات المنشآت التجارية استمارات (ورقية أو إلكترونية) وإرشادات بطرائق مختلفة لمنظمي المشاريع الذين يستعدون للتقدّم بطلب للتسجيل وغير ذلك من المستندات اللازمة للتسجيل. وفور تقديم طلب التسجيل يُنفذ السجل سلسلة من الضوابط للتأكد من أنّ جميع المعلومات والمستندات اللازمة مدرجة في الطلب. وعلى وجه التحديد، يتحقّق السجل من الاسم المختار للشركة وكذلك من المتطلبات المنصوص عليها في تشريعات الدولة، كالأهلية القانونية لمنظمي المشاريع بما يسمح لهم بتشغيل منشآتهم. وبعض التشريعات تُلزم السجل بتنفيذ ضوابط بسيطة (مثل التثبت من تفرّد اسم الشركة)، فيما تشترط تشريعات أخرى إجراءات تحقّق أكثر تدقيقاً، مثل ضمان عدم انتهاك اسم الشركة لأيّ شروط منصوص عليها فيما يتعلق بالعلامات التجارية.^(٢٧)

١٣- ويجب عادةً دفع رسم لتسجيل قبل إتمام التسجيل، وعندئذ يُصدر السجل شهادة تثبت التسجيل وترد فيها معلومات عن الشركة. وحيث أنّه يجب الإفصاح عن المعلومات الواردة في التسجيل ("المعلومات المسجلة") للأطراف ذات المصلحة، يتيح السجل هذه المعلومات علانيةً بوسائل متنوّعة، بما في ذلك نشرها على موقع شبكي، أو نشرها في الجريدة الرسمية أو الصحف (غير أنّ الاتجاه العام يبتعد عن هذا النهج الأخير). ويجوز أن يتيح السجل، كخدمة إضافية، إمكانية الاشتراك في الإعلانات عن أنواع بعينها من التسجيل، مثل جميع الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة، أو جميع المنشآت الجديدة الوحيدة المالك.^(٢٨)

١٤- ويمكن أن تشمل المعلومات المسجلة المتاحة للجمهور معلومات أساسية عن الشركة، مثل رقم الهاتف والعنوان، أو معلومات أكثر تعقيداً بشأن هيكل الشركة، مثل الأشخاص الذين لهم حق التوقيع بالنيابة عن الشركة أو الذين يمثّلون الشركة قانوناً.^(٢٩) وتتمتّع المعلومات المسجلة بالصلاحيّة القانونية، ويُعتبر أنّ جميع الأطراف التي تتعامل مع الشركة قد أُخطرت بتلك المعلومات بموجب التسجيل.^(٣٠)

(٢٧) المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ٨.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٢٩) تجدر الإشارة لمسألة الملكية الانتفاعية في هذا الصدد. فوفقاً للتقرير الدولي بشأن سجلات المنشآت التجارية للعام ٢٠١٤ "International Business Registers Report 2014" (انظر الصفحات ٢٧ وما بعدها)، والذي أجرى دراسة استقصائية ولايات قضائية من جميع أنحاء العالم، فلا يسجل بيانات المالكين المنتفعين في الوقت الراهن إلا عددٌ ضئيلٌ من بين الولايات القضائية المحيية. ومن الشائع أيضاً في معظم الولايات القضائية ألا تُتاح بيانات المالكين المنتفعين للجمهور، وإن كانت تُتاح لسلطات عامة بعينها. انظر أيضاً المناقشة بشأن شفافية الملكية الانتفاعية في الوثيقة (A/CN.9/WG.I/WP.82)، الفقرات ٢٦ وما بعدها.

(٣٠) المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ٩.

باء- التسجيل لدى سلطات عامة أخرى

١٥- عادةً ما تحتاج المنشآت التجارية الجديدة للتسجيل لدى عدّة وكالات حكومية، وكثيراً ما تطلب هذه الوكالات المتعدّدة ذات المعلومات التي يجمعها سجل المنشآت التجارية. وعادةً ما يقدّم سجل المنشآت التجارية معلومات بشأن المتطلبات اللازمة لمنظّمي المشاريع، ويحيلهم إلى الوكالات المعنية. وفي الأنظمة الأحدث، يمكن أن يُخصّص للشركة رقم تسجيل يكون هو ذاته مُحدّد الهوية المتفرّد الذي يمكن أن يُستخدم في جميع تعاملات الشركة مع الوكالات الحكومية والشركات الأخرى والمصارف (انظر الفقرات ٣١-٣٥ أدناه). وفي ذلك تبسيط عظيم لعملية إرساء المنشآت التجارية إذ يسمح لسجل المنشآت التجارية بأن يتبادل المعلومات على نحو أسير مع سائر المؤسسات العامة المشاركة في العملية. وفي بعض الأحيان، يعمل هذا السجل كنقطة مركزية واحدة (انظر الفقرة ٣٧ وما بعدها أدناه) لدعم التسجيل لدى السلطات الأخرى. ومن بين الخدمات التي يمكن أن تقدّمها هذه المنافذ استصدار أي تراخيص لازمة، كما يمكن أن تقتصر على تقديم معلومات بشأن إجراءات الحصول على التراخيص وتحيل منظّمي المشاريع إلى الوكالة المعنية.

جيم- دورة حياة المنشآت التجارية

١٦- بالإضافة إلى المهام التي يؤدّيها سجل المنشآت التجارية في عملية تسجيل الشركات الناشئة، عادةً ما يدعم السجل المنشآت التجارية في جميع مراحل دورة حياتها. ففي العديد من البلدان، يكون على منظّمي المشاريع التزام قانوني بإبلاغ السجل بأيّ تغييرات تطرأ على شركاتهم، سواء كانت تلك التغييرات تتعلق بالحقوق المرتبطة بالشركة (مثل العنوان أو رقم الهاتف) أو كانت تتعلق بهيكل الشركة (كتغيير الممثل القانوني). كما أن تبادل المعلومات بين سجل المنشآت التجارية ومختلف الوكالات الحكومية يخدم الغرض ذاته. وفي بعض الحالات، تنشر تلك السجلات حسابات أو بيانات مالية سنوية تفيد المستثمرين والعملاء والدائنين المحتملين والوكالات الحكومية.

دال- شطب التسجيل: حذف المنشأة التجارية من السجل

١٧- يُعرّف شطب التسجيل بأنّه حذف المنشأة التجارية من السجل فور توقّفها الدائم، أيّاً كان السبب، عن مزاوله نشاطها. وقد يقوم السجل، عند استلامه لإشعار بحل الشركة، بإصدار إعلان ينصّ على مدّة زمنية محدّدة يحقّ خلالها للدائنين تقديم مطالباتهم. وبعد انقضاء

تلك المدّة تُحذف الشركة من السجل. ويضمن هذا الإجراء ألاّ تنحلّ الشركة دون إعطاء الدائنين فرصة حماية حقوقهم.^(٣١)

رابعاً - الممارسات الفضلى في مجال تسجيل المنشآت التجارية

١٨ - تَوَلَّدت عن موجة الإصلاحات التي أُدخلت على أنظمة تسجيل المنشآت التجارية، والمذكورة في الفقرة ٨ أعلاه، عدّة ممارسات فضلى ذات سمات متشابهة في البلدان الأفضل أداءً.^(٣٢) فهذه البلدان عادةً ما تفرض رسوم تسجيل ثابتة، وتستخدم استمارات تسجيل موحّدة، وتشتترط حدّاً أدنى رمزياً لرأس المال المدفوع أو لا تشتترط حدّاً أدنى على الإطلاق، وتخصّص لكل منشأة رقم هويّة متفرّداً، وتستعمل تكنولوجيا المعلومات لتيسير تقديم مجموعة من الخدمات المتعلقة بإنشاء الشركات. وفي بعض الحالات، كانت هذه الممارسات جزءاً من عملية إيجاد أنواع جديدة من الشركات تخضع لشروط مبسّطة لدخول السوق.^(٣٣)

ألف - رسوم تسجيل الشركات وغيرها من الرسوم

١٩ - وفقاً لدراسة استقصائية حديثة، فإنّ كلّ الولايات القضائية المجيبة تقريباً تتقاضى رسوماً نظير خدماتها،^(٣٤) بما في ذلك الولايات القضائية التي تُدار فيها السجالات من قِبَل الحكومة وتحصل على دعم حكومي. ويشير "التحليل العالمي (٢٠١٢)"^(٣٥) إلى أنّ

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٣٢) هذه البلدان المذكورة في إحصاءات مشروع ممارسة الأنشطة التجارية. ويقاس المشروع عدد الإجراءات والفترة الزمنية والتكلفة اللازمة حتى تنشأ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات المسؤولية المحدودة وتزاول نشاطها رسمياً. وحتى يمكن مقارنة البيانات فيما بين ١٨٩ اقتصاداً، يستخدم المشروع شركة نموذجية مملوكة محلياً بنسبة ١٠٠ في المائة، ورأس مالها الابتدائي يساوي ١٠ أضعاف نصيب الفرد من الدخل، وتزاول أنشطة صناعية أو تجارية عامة، ولديها عدد يتراوح بين ١٠ موظفين و ٥٠ موظفاً خلال الشهر الأول لمزاولة النشاط. والمزيد من التفاصيل متاح على موقع المشروع الشبكي، على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business.

(٣٣) انظر موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices.

(٣٤) المرجع المذكور في الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحات ٨٩ وما بعدها. ويلاحظ المنشور أنّ أغلبية ضئيلة من المرافق المجيبة تحصل على أغلب تمويلها من الرسوم (٥١ في المائة)، في حين تحصل بقية المرافق على تمويلها من الحكومة في المقام الأول (٤٩ في المائة). وفي الأعوام السابقة، كان عدد المرافق المجيبة التي تشير إلى التمويل الحكومي باعتباره موردها الرئيسي أكثر قليلاً من المرافق التي تشير إلى التمويل الخاص باعتباره المصدر الأساسي لتمويلها.

(٣٥) المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ١٧ وما بعدها.

السجلات عادةً ما تتقاضى ثلاثة أنواع من الرسوم: رسوم التسجيل والغرامات ورسوم المنتجات المعلوماتية. وصحيح أن تلك الرسوم تدرّ عائدات للسجلات لكنّها قد تؤثر أيضاً في قرار منظّمي المشاريع فيما يخصّ اكتساب الطابع النظامي من عدمه. ورسوم التسجيل هي الممارسة الأكثر شيوعاً، بل إنّ بعض البلدان تعتبرها آليةً فعليّةً لإدراج العائدات، وهو ما قد يضع عبئاً ثقيلاً على كاهل الشركات الجديدة. ومع ذلك، فإنّ بلدان الممارسات الفضلى تتّبع النهج المعاكس لهذا التوجّه. فلأنّ هدف الحكومة هو اجتذاب المزيد من الشركات إلى القطاع النظامي، وحيث العائدات من الضرائب المفروضة بما يتناسب مع الأنشطة القانونية لتلك الشركات، تُحدّد قيمة الرسوم عند مستوى يشجّع المنشآت التجارية على اكتساب الطابع النظامي. ومن الشائع بوجه خاص في تلك الدول استخدام جدول ينصّ على رسوم ثابتة، بصرف النظر عن حجم الشركة التي يجري تسجيلها. وفي بعض الاقتصادات يُسمح بتسجيل المنشآت التجارية دون مقابل.^(٣٦)

٢٠- ومن بين الرسوم الأخرى التي تتقاضاها السجلات الرسوم السنوية نظير بقاء الشركة في السجل (والتي لا ترتبط بأي أنشطة تسجيل بعينها)، ورسوم تسجيل الحسابات والبيانات المالية السنوية. وقد بيّنت دراسة استقصائية لسجلات المنشآت التجارية^(٣٧) أنّ ما يبلغ ٣١ في المائة من المرافق المحيية، بما في ذلك مرافق من بلدان الممارسات الفضلى، تتقاضى رسوماً سنوية، وأنّ ٨٨ في المائة منها تفرض رسوماً على تسجيل التعديلات، فيما تفرض ٤٢ في المائة منها رسوماً على تسجيل الحسابات السنوية. ومن الواضح أنّ هذه الممارسات، التي يبدو أنّها تتعارض مع الاتجاه العام لتقليل الإيرادات المستمدّة من التسجيل إلى الحدّ الأدنى، يمكن أن تؤثر على قرار الشركات بشأن التسجيل أو الإبقاء على وضعها كشركات تجارية مسجّلة. ومن ثمّ فقد أُشير إلى أنّ قيمة الرسوم ينبغي أن تُحدّد بناءً على مبدأ استرداد التكاليف (بمعنى أن يكون المقصود بالرسوم هو تغطية تكاليف السجل الإدارية والتشغيلية)، وهو ما يُطبّق في البلدان الأفضل أداءً عند تحديد رسوم التسجيل الجديد. ويُقال إنّ ذلك المبدأ يصلح أكثر ما يصلح للخدمات العامة.

(٣٦) على سبيل المثال، أرمينيا وشيلي وكوسوفو. ويمكن الاطلاع على المعلومات بشأن أرمينيا وشيلي في الموقع:

World Bank Group, Doing Business 2014, page 73

الموقع: World Bank Group Doing Business 2013, page 213.

(٣٧) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ١٧.

٢١- تتولّى هذه السجلاتّ تحصيل غرامات على التأخير في تقديم البيانات وغير ذلك من المخالفات.^(٣٨) وقدّمت بعض الدول أمثلة تدلّ على أنّ هذه الغرامات يمكن أن تشكّل حافزاً مباشراً للشركات على الامتثال للالتزامات التسجيل. ففي إحدى الدول مثلاً يمكن أن يسقط حق الشركة في الإعفاء من مراجعة حساباتها إذا تأخرت في تقديم بيانات إيراداتها السنوية.^(٣٩) وفي دولة أخرى، يجري إنفاذ الالتزامات المتعلقة بتقديم البيانات عبر سلسلة من الغرامات على التأخير في تقديم البيانات تصل في نهاية المطاف إلى التصفية الإجبارية.^(٤٠) وفي بعض الحالات، تُستخدم الغرامات كمصدر لتمويل السجل: وقد أشار "التحليل العالمي (٢٠١٢)" إلى أنّ هذا يمكن ألا يكون حافزاً للسجلاتّ على السعي إلى تحسين مستوى امتثال الشركات، حيث أنّ تلك السجلاتّ سوف تخسر قدرًا من عائدها إذا تحسّن مستوى الامتثال.^(٤١) ومن ثمّ فإنّ الغرامات ينبغي أن تُحدّد قيمتها بحيث تشجّع على تسجيل المنشآت التجارية دون أن تؤثر في تمويل السجلاتّ حين يتحسن مستوى الامتثال.

٢٢- وهناك سجلاتّ كثيرة تستمدّ معظم تمويلها الذاتي من الرسوم التي تتقاضاها نظير المنتجات المعلوماتية، الأمر الذي كثيراً ما يحثّها على تقديم مزيد من الخدمات لعملائها. ومن بين الممارسات الجيدة الموصى بها ألا تُفرض هذه الرسوم نظير الخدمات الأساسية، من قبيل البحث في الأسماء، وإنّما نظير الخدمات الأكثر تعقيداً (كالإيزال المباشر من الإنترنت).^(٤٢) وكما هو الحال مع رسوم التسجيل والغرامات، ينبغي أيضاً أن تُحدّد قيمة الرسوم المفروضة نظير المنتجات المعلوماتية عند مستوى منخفض بما يكفي لجعل الاستعانة بها أمراً جذاباً للمنشآت التجارية.

٢٣- ويُقال إنّ تحديد قيمة الرسوم، بصرف النظر عن نوعيتها، مسألة ذات أهمية حاسمة، لأنّ هناك مجاًلاً كبيراً للتفاوت، حتى عند تطبيق مبدأ استرداد التكاليف. وأحد النهج المتبعة

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) D. Christow, J. Olaisen, Business Registration Reform Case Study - Ireland, 2009, page 15 متاح على موقع مناخ الاستثمار على الرابط: www.wbginvestmentclimate.org/uploads/Business+RegCase+StudiesIrelandfinal.pdf.

(٤٠) Investment Climate (World Bank Group), NORAD (The Norwegian Agency for Development Cooperation), Brønnøysund Register Centre Business Registration Reform Case Study: Norway, 2011, page 32.

(٤١) على سبيل المثال، إيطاليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا وبعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية: نيو جيرسي وكولورادو. انظر المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ١٧.

(٤٢) المرجع نفسه.

في هذا الصدد^(٤٣) هو أن يجري حساب رسوم التسجيلات الجديدة وفقاً للتكاليف التي تتحملها شركة عادية نظير أنشطة التسجيل على مدار دورة حياتها. وبهذه الطريقة تكون تكلفة أيّ تعديلات محتملة، باستثناء ما يقتضي إعلاناً رسمياً، قد تمت تغطيتها بالفعل من خلال الرسوم التي تدفعها الشركات نظير التسجيل أول مرة. وينطوي هذا النهج على مزايا عدّة: '١' يكون تسجيل معظم التعديلات دون مقابل، وهو ما يشجّع الشركات المسجلة على الامتثال؛ '٢' يدّخر كلٌّ من السجل والشركات الموارد المتعلقة بسداد رسوم التعديلات؛ '٣' حيث أن جزءاً من تكلفة معالجة التعديلات لن يُتكبّد إلاّ لاحقاً، يمكن استخدام الفائض المؤقت المتولّد عن ذلك في تحسين أعمال السجل ومهامه. وفي بلدان أخرى، تفرض السجلات رسوماً أقل من تكلفتها الفعلية.^(٤٤)

باء- توحيد مستندات التأسيس

٢٤- من بين أكثر السمات شيوعاً في عمليات تسجيل المنشآت التجارية في البلدان التي لديها إجراءات سريعة وفعالة استخدام استمارات تسجيل موحّدة. ويمكن للشركات أن تملأ هذه الاستمارات بسهولة دون الحاجة إلى الاستعانة بوسيط، ومن ثمّ فهي تقلّل من التكلفة وتسهم فعلياً في الترويج للتسجيل بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا النهج يخفّف من أعباء العمل الواقعة على السجلات، ويساعد على منع الأخطاء، ويسرّع عملية التسجيل. ووفقاً لأمثلة مستمدّة من عدّة دول يؤدّي استخدام هذه المستندات الموحّدة إلى انخفاض معدّلات رفض الطلبات وتقليص الوقت اللازم لمعالجتها في السجلات. وفي بعض الحالات، سار تبسيط متطلّبات التسجيل جنباً إلى جنب مع توحيد مستندات التأسيس. ففي إحدى الدول^(٤٥) لا يُشترط لتأسيس شركة إلاّ تقديم النظام الأساسي للشركة؛ وفي دول أخرى^(٤٦) تؤسس الشركات بتسجيل عقد التأسيس. ويجوز للمؤسسين تقديم مزيد من الوصف للعلاقة التجارية بينهم في عقد منفصل إذا أرادوا ذلك، إلاّ أنّه لا يتعيّن تسجيل هذا العقد. وفي دولة أخرى، في حالة عدم استكمال الاستثمارات الموحّدة المتاحة على الموقع الشبكي على نحو سليم، تُتاح للشركة مهلة مدّتها ١٥ يوماً

(٤٣) النرويج، المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٤٤) على سبيل المثال، أوكرانيا وجنوب أفريقيا وفيت نام وملاوي وكولورادو. المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٤٥) على سبيل المثال، جامايكا، انظر: World Bank Group, Doing Business 2006, page 13؛ وأيضاً المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٧.

(٤٦) على سبيل المثال، الجبل الأسود وصربيا، انظر: World Bank Group, Doing Business 2006, page 13.

لتصحيح الأخطاء وإعادة تقديم الطلب دون دفع رسوم إضافية. ولا يُعاد للتصحيح إلا ربع الطلبات المقدّمة، ويوافق على الطلبات المعادة للتصحيح في غضون أسبوعين.^(٤٧) وفي دولة أخرى، يوفر الإطار التشريعي "بروتوكولاً نموذجياً" ليستخدمه الراغبون في تأسيس شركة مسؤولية محدودة مبسّطة.^(٤٨) ووفقاً للبيانات التي جمّعت في عام ٢٠٠٩، فإن ٦٥ بلداً كانت لديها وقتئذٍ استثمارات تسجيل موحّدة.^(٤٩)

جيم- تقليل التدخّل القضائي في عملية التسجيل إلى أدنى حدّ

٢٥- أشير في الفقرات السابقة، إلى أنّ تسجيل المنشآت التجارية هو عملية قضائية في عدّة دول. إلّا أنّ الدلائل توحي بأنّه يبدو أنّ تدخّل المحاكم في التسجيل يؤدّي إلى إطالة إجراءات التسجيل وزيادة تكلفتها بالمقارنة مع الدول التي يكون فيها التسجيل مهمّة إدارية. وفي الدول التي يكون فيها التسجيل عملية قضائية، يُقال إنّ منظّمي المشاريع يحتاجون إلى ١٤ يوماً إضافياً لإنشاء شركة،^(٥٠) وإنّ متوسط تكلفة التسجيل يبلغ ٣٢ في المائة من نصيب الفرد من الدخل، مقابل ٢٣ في المائة في الدول التي يكون فيها التسجيل عملية إدارية. وقد نجحت بعض الدول في تنفيذ إجراءات تسجيل قضائية تتّسم بالفعالية الاقتصادية والكفاءة، إلّا أنّ الوصول لذلك استدعى إدخال تعديلات على النظام. ففي واحدة من تلك الدول،^(٥١) على سبيل المثال، أقرّ قانون يُلغي جميع التكاليف المرتبطة بالتسجيل ويزيل بعض الأعباء الإجرائية. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد التسجيلات الجديدة من ١٩ ٠٠٠ في العام السابق على الإصلاح إلى زهاء ٢٦ ٠٠٠ في العام التالي. وحوّلت دولة أخرى،^(٥٢) مع الإبقاء على عملية التسجيل داخل المحاكم، مسؤولية القيام بأعمال التسجيل لأمناء السجل والموظفين الإداريين بدلاً من القضاة. ومع ذلك فإنّ عدداً متزايداً من الدول قد حوّل عملية التسجيل إلى عملية إدارية أو شرع في ذلك، نظراً لارتفاع تكلفة التسجيل القضائي ولأنّ تسجيل المنشآت التجارية يُعتبر أمراً لا يستلزم خبرات قضائية. وكثيراً ما يتطلّب ذلك التحوّل إيجاد

(٤٧) على سبيل المثال، سلوفاكيا، المرجع نفسه.

(٤٨) على سبيل المثال ألمانيا، قانون المسؤولية المحدودة الألماني (تتألّف من عدد يصل إلى ثلاثة مؤسسين ومدير واحد؛ انظر الفقرة ١ (أ) من المادة ٢ من قانون المسؤولية المحدودة).

(٤٩) المرجع المذكور في الحاشية ١٢ أعلاه، الصفحة ١٨٨.

(٥٠) World Bank Group, Doing Business 2005, page 22.

(٥١) النمسا، انظر: World Bank Group, Doing Business 2004, page 27.

(٥٢) الجبل الأسود، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٢١.

نظام مركزي، يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت، قادر على أن يتيح معلومات متوقعة وشفافة بقدر أكبر. ويمكن أن يُنقل موقع السجل إلى الحكومة^(٥٣) أو إلى وكالة تنفيذية أو إلى كيان خاص (كالغرفة التجارية)^(٥٤) أو إلى شركة من شركات القطاع الخاص،^(٥٥) وفي الحالات التي يظل فيها السجل تابعاً للسلطة القضائية، عادةً ما تقتصر العلاقة على الإشراف الإداري. وعلى سبيل المثال في إحدى الدول،^(٥٦) يُعدُّ "مركز سجلات المشاريع التابع للدولة" (*State Enterprise Centre of Registers*) مسؤوليةً محدودةً، يتبع الدولة لأنه مؤسسٌ كملكية تابعة للدولة؛ والممتلكات والموجودات التي تُحوَّل إلى المركز أو التي يكتسبها، تكون حيازتها واستخدامها والتصرف فيها على سبيل الاستثمار. وفي دولة أخرى، أنشئت شراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يقوم المتعهد باستحداث أنظمة جديدة، ويتولَّى إنشاء مكاتب إضافية وإدارتها، وينشئ مرافق تعمل عبر الإنترنت.^(٥٧)

دال - جعل الاستعانة بالموثّقين أمراً اختيارياً

٢٦- في الحالات التي يكون فيها نظام تسجيل المنشآت التجارية قائماً على المحاكم، غالباً ما تُفرض إجراءات توثيق إلزامية. والدور الذي يؤديه الموثّقون يتعلق أساساً بالتحقق، مثل التحقق من صحة التوقيعات أو التصديق على إيداع الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع (إن وجد). وكثيراً ما يمثل اشتراط إجراءات توثيق من هذا القبيل عبئاً كبيراً على كاهل منظّمي المشاريع، إذ إنّ تكلفتها تشكّل ما يتراوح بين ٨٠ و ٨٤ في المائة من إجمالي تكلفة عملية التسجيل.^(٥٨) وفي عملية لوضع المعايير المرجعية اضطلعت بها المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٢، تبين أنّ الأتعاب المدفوعة للمحامين أو الموثّقين بسبب اشتراط الاستعانة بهم كانت أحد عاملين رئيسيين في تفسير معظم الاختلافات في تكاليف تسجيل المنشآت

(٥٣) على سبيل المثال، شيلي.

(٥٤) على سبيل المثال، كولومبيا ولكسمبرغ وهندوراس، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه الصفحة ٢١؛ وانظر أيضاً: World Bank Group, Doing Business 2005, page 24.

(٥٥) على سبيل المثال، جبل طارق، انظر: Investment Climate Advisory Services, World Bank Group, Outsourcing of Business Registration Activities, Lessons from Experience, 2010, pages 55 ff.

(٥٦) ليتوانيا، انظر: European Commerce Registers' FORUM, European Commerce Registers' FORUM Report 2013, page 17.

(٥٧) الهند، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥٥ أعلاه، الصفحة (xi).

(٥٨) على سبيل المثال، تركيا والمكسيك، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٧.

التجارية بين الدول الأعضاء.^(٥٩) ومن ثم فإنّ بلداناً عديدة ألغت التوثيق أو جعلته أمراً اختيارياً باستخدام مستندات موحّدة أو إجراءات تتم عبر الإنترنت؛ وفي بعض الحالات،^(٦٠) استُحدث أيضاً نظامٌ أساسي موحّد. وفي بعض البلدان التي لا تزال فيها إجراءات التوثيق إلزامية عند تسجيل المنشآت التجارية، أُجريت إصلاحات بغية جعل تلك الإجراءات أكثر كفاءة؛ وذلك على سبيل المثال عبر تحسين التواصل بين الموثّق والسجل التجاري،^(٦١) أو السماح لأنواع معينة من الشركات بأن تُقدّم طلب التسجيل إلكترونياً إلى السجلات التابعة للمحاكم عبر الموثّق،^(٦٢) أو بتخفيض رسوم التوثيق. وفي إحدى الدول، تُحسب قيمة هذه الرسوم استناداً إلى قيمة رأس المال المساهم به، فعلى سبيل المثال، إذا وصل رأس المال المساهم به إلى ١٠٠٠ يورو بلغت رسوم التوثيق ١٠ يورو.^(٦٣) وقد لاحظت دراسة استقصائية حديثة أنّ وساطة الموثّق لا تبدو كأنّها أهم نشاط سابق على التسجيل إلا في أوروبا.^(٦٤)

هاء- تقليل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب أو إلغاؤه

٢٧- الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع هو المبلغ الذي يتعين على منظم المشاريع أن يودعه لدى مصرف أو موثّق قبل التسجيل ولمدة تصل إلى ثلاثة أشهر بعد التأسيس. وعادةً ما يُنصّ على ذلك المبلغ في القانون التجاري أو في قانون الشركات المعمول به في الدولة. وقد لوحظ أنّ كثيراً من البلدان التي تشترط حدّاً أدنى لرأس المال المطلوب تسمح للشركات بألا تسدّد إلا جزءاً من المبلغ قبل التسجيل، على أن يسدّد الباقي بعد السنة الأولى لمزاولة النشاط.^(٦٥)

(٥٩) انظر: European Commission Enterprise Directorate General, Benchmarking the Administration of

.Business start-ups, 2002, page 10

(٦٠) على سبيل المثال، أوروغواي وليسوتو ومنغوليا، انظر: World Bank Group, Doing Business 2014, page 75

(٦١) ألمانيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/reforms/

.overview/topic/starting-a-business

(٦٢) كرواتيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/reforms/

.overview/topic/starting-a-business

(٦٣) ألمانيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/

.exploreconomies/germany/starting-a-business/

(٦٤) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ٦٥.

(٦٥) انظر: World Bank Group, Doing Business 2008 page 70

٢٨- وقد شكّكت إصلاحات عديدة أُجريت في السنوات الأخيرة في جدوى اشتراط حدّ أدنى لرأس المال، الذي يُقال إنّه ينتقص كثيراً من سرعة تسجيل الشركات الجديدة.^(٦٦) وبالرغم من أنّ مؤيدي اشتراط حدّ أدنى لرأس المال يصرّون على كونه ضرورياً لحماية الدائنين والمستثمرين، فقد لوحظ على نحو متنامٍ أنّ هذا الاشتراط لا يؤدي أي وظيفة تنظيمية لحماية الدائنين أو العملاء أو الشركة ذاتها من ضعف الأداء. فالاشتراط مثلاً لا يحمي الشركة من الإعسار: ففي عدّة بلدان يمكن أن يُدفع الحد الأدنى لرأس المال عينياً أو أن يُسحب فور إتمام التسجيل. ثمّ إنّ معدّلات الاسترداد في حالات الإفلاس ليست أعلى في البلدان التي تشترط حدّاً أدنى لرأس المال مقارنةً بسائر البلدان.^(٦٧) كما أنّ الحدّ الأدنى لرأس المال لا يحمي المستثمرين والمستهلكين من الشركات الجديدة المنشأة على نحو يشوبه الإهمال أو التي قد تكون قادرة على البقاء مالياً، حيث أنّ الحد الأدنى لرأس المال غالباً ما يكون مبلغاً مالياً ثابتاً لا يأخذ في الحسبان أنشطة الشركة الاقتصادية أو حجمها أو المخاطر التي تواجهها. وفي بعض الحالات يُشترط المبلغ ذاته كحدّ أدنى لرأس المال حتّى في ظلّ اختلاف أنواع الشركات.^(٦٨) ففي إحدى الدول، على سبيل المثال، يتعيّن على شركة صغيرة تعمل في مجال الخدمات برأس مال ابتدائي ضئيل أن تدفع ذات المبلغ الذي يتعيّن على شركة صناعية كبيرة ذات رأس مال ابتدائي ضخم أن تدفعه.^(٦٩) وتظهر البحوث أنّ الدول تحمي المستثمرين والدائنين، ولا سيما في حالة الشركات ذات المسؤولية المحدودة، بطرق أخرى غير اشتراط حدّ أدنى لرأس المال. فبعض البلدان تعتمد في تشريعاتها^(٧٠) أحكاماً بشأن ضمانات الملاءة المالية، فيما تُجري بلدان أخرى اختبارات ملاءة مالية^(٧١) أو تشترط تقديم تقرير مراجعة محاسبية يبيّن أنّ المبلغ الذي استثمرته الشركة كافٍ لتغطية تكاليف إنشائها.^(٧٢)

(٦٦) انظر موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#reducing

(٦٧) المرجع نفسه.

(٦٨) World Bank Group, Doing Business 2014, page 42.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٢ و ٤٣.

(٧٠) على سبيل المثال، هونغ كونغ (الصين) في قانونها للشركات، انظر: World Bank Group, Doing Business 2011, page 22.

(٧١) موريشيوس، المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٧٢) تايوان (المقاطعة الصينية)، انظر: World Bank Group, Doing Business 2011, page 22.

٢٩- من بين ١٨٩ اقتصاداً استعرضها مشروع ممارسة الأنشطة التجارية عام ٢٠١٤، هناك ٩٩ اقتصاداً لا يشترط حداً أدنى لرأس المال.^(٧٣) وبعض البلدان لم يسبق له قط أن اشترط على الشركات أن تودع نقوداً لأغراض التأسيس، في حين أن بعضها الآخر^(٧٤) قد ألغى اشتراط الحد الأدنى لرأس المال في الماضي القريب. وفي حالات أخرى استُحدثت أشكال جديدة من شركات المسؤولية المحدودة تشترط مبالغ أقل كحد أدنى لرأس المال وتنطوي على إجراءات تأسيس مبسطة.^(٧٥) وتسمح بعض الدول^(٧٦) بالتأسيس المبني لشركة مسؤولية محدودة مبسطة نظير مبلغ يورو واحد فحسب، مع اشتراط متطلبات رأسمالية تدرجية، أي أنه يجب على الشركة، على سبيل المثال، أن تستبقي نسبة مئوية معينة من أرباحها السنوية حتى يصل مجموع الاحتياطات ورأس المال المساهم به إلى المبلغ المطلوب. وفي دولة أخرى، أسفر خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب عن زيادة مقدارها ٤٠ في المائة في معدلات التسجيل في العام اللاحق على إجراء الإصلاح.^(٧٧)

٣٠- ووفقاً لدراسة أُجريت على دول مختارة في الاتحاد الأوروبي، أدّى تخفيض أو إلغاء اشتراط الحد الأدنى لرأس المال المطلوب إلى زيادة ملحوظة في عدد المنشآت التجارية المسجلة في أربع من الدول التي شملتها الدراسة:^(٧٨) ففي العام التالي لإجراء الإصلاح، زاد متوسط حالات التأسيس اليومية في تلك الدول بنسبة تصل إلى ٨٥ في المائة.^(٧٩)

(٧٣) انظر موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#reducing

(٧٤) يفيد تقرير مشروع ممارسة الأنشطة التجارية للعام ٢٠١٤ (World Bank Group, Doing Business 2014) بأن ٣٩ بلداً قد ألغى اشتراط حد أدنى لرأس المال في السنوات السبع الأخيرة.

(٧٥) على سبيل المثال، ألمانيا وبولندا وفرنسا وكرواتيا وكولومبيا وهنغاريا، انظر: World Bank Group, Doing Business 2014, page 43 and page 162.

(٧٦) على سبيل المثال، إيطاليا.

(٧٧) المغرب، انظر: World Bank Group, Doing Business 2011, page 22.

(٧٨) الدول المشار إليها هي: ألمانيا وبولندا وفرنسا وهنغاريا. انظر: World Bank Group Doing Business 2014, page 43.

(٧٩) انظر: L. Hornuf, H. G.M. Eidenmueller, A. Engert, R. Braun, Does Charter Competition Foster Entrepreneurship? A Difference-in-Difference Approach to European Company Law Reforms. European Corporate Governance Institute (ECGI) Finance Working Paper 308/2011, pages 20 ff.

واو- إتاحة المعلومات المتعلقة بعملية التسجيل

٣١- يُقال إنَّ سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بعملية التسجيل والرسوم التي تنطوي عليها غالباً ما تُقلِّل من تكاليف الامتثال وتزيد من إمكانية التنبؤ بنتيجة طلب التسجيل.^(٨٠) وقد لوحظ أنَّ إنشاء الشركات في الدول التي يسهل فيها الحصول على جداول الرسوم يكلف في المتوسط ١٨ في المائة من نصيب الفرد من الدخل بدلاً من ٦٦ في المائة.^(٨١) وفي معظم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن الحصول على جداول الرسوم من المواقع الشبكية للوكالات أو لوحات الإعلانات الخاصة بها أو النشرات التي تصدرها دون الحاجة لمقابلة مسؤول. ولم يكن الحال هكذا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا في نحو ٣٠ في المائة من الدول، وفي أقل من ٥٠ في المائة^(٨٢) من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد بيَّنت الدراسات الاستقصائية للمنشآت الصغرى أنَّ العديد من الشركات غير النظامية لا تعرف الكثير عن عملية اكتساب الطابع النظامي ولا عن التكلفة التي تنطوي عليها. وفي إحدى الدول الآسيوية، على سبيل المثال، قيل إنَّ ١٧ في المائة فحسب من الشركات غير النظامية هي التي تعرف تكلفة التسجيل. وفي دولة أخرى في أمريكا اللاتينية، لاحظت دراسة أنَّ ثلثي ملاك الشركات غير النظامية فحسب يعرفون مكان مكتب الضرائب (وهو أيضاً مكان التسجيل) و ١٠ في المائة منهم فحسب كانوا على علم بوجود سجل تجاري.^(٨٣) إلا أنَّ "عُدَّة الممارسين (٢٠١٣)" تُسَوِّق أمثلة لبلدان نامية اعتمدت "ميثاقاً للمواطن" أو "وثيقة حقوق للمنشآت التجارية" تشترط وضع لافتات كبيرة أمام مقار سجلات المنشآت التجارية تبين إجراءاتها ومتطلباتها الزمنية ورسومها.^(٨٤)

(٨٠) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٨.

(٨١) World Bank Group, Doing Business 2012, page 4.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٨٣) انظر: M. Bruhm, D. McKenzie, Entry Regulation and Formalization of Microenterprises in Developing

Countries, 2013, pages 7-8.

(٨٤) بنغلاديش وغينيا، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٨. ومع ذلك، فقد تبين من تجربتين عشوائيتين أنَّ الاكتفاء بتحسين جودة وتوافر المعلومات المتعلقة بعملية تسجيل المنشآت التجارية ومزاياها قد لا يؤدي إلى زيادة في اكتساب الطابع النظامي. انظر: مدينة بيللو هوريزونتي بالبرازيل وبنغلاديش، وأيضاً:

G. H. Andrade, M. Bruhn, D. McKenzie, A Helping Hand or the Long Arm of the Law? Experimental

G. Degiorgi, A. Rahman, وأيضاً: Evidence on What Governments Can Do to Formalize Firms, 2013

SME's Registration: Evidence from an RCT in Bangladesh, 2013.

زاي - الربط بين مختلف السلطات وتخصيص مُحدّد هويّة متفرّد

٣٢- يتعيّن على المنشآت التجارية الجديدة أن تسجّل لدى عدّة وكالات حكومية، على سبيل المثال لأغراض الضرائب والضمان الاجتماعي والمعاشات، الأمر الذي كثيراً ما يتطلب ذات المعلومات التي جمعها سجل المنشآت (راجع أيضاً الفقرة ١٤ أعلاه). ومن ثمّ فقد اعتمدت عدّة بلدان أنظمة تسجيل متكاملة، بحيث يتضمّن الطلب الواحد جميع المعلومات التي تتطلبها شتّى الوكالات الحكومية، ويحيلها السجل، فور استكمالها، إلى السلطات المعنية.^(٨٥) وبعد ذلك تُرسل المعلومات الواردة من مختلف الوكالات الحكومية إلى السجل الذي يحيلها إلى منظّمي المشاريع. كما أنّ عدداً من بلدان الممارسات الفضلى^(٨٦) قد أخذ بنظام تخصيص رقم تحديد هويّة تجارية متفرّد، أو مُحدّد هويّة، من أجل مواصلة تحسين تقاسم المعلومات في جميع مراحل دورة حياة المنشآت التجارية. ويتطلب توجيّه^(٨٧) صدر حديثاً في الاتحاد الأوروبي من الدول الأعضاء أن تضمن أن لدى الشركات مُحدّد هويّة متفرّداً "يمكن التعرف عليه على نحو قاطع" في النظام الجديد الذي يربط بين سجلات المنشآت التجارية والذي يرمي التوجيه الجديد إلى إنشائه.^(٨٨)

٣٣- ولا يقتصر دور مُحدّدات الهوية المتفرّدة على كونها تتيح لجميع الوكالات الحكومية أن تقف بسهولة على هويّة الشركات الجديدة والقائمة وأن تدقّق المعلومات بشأنها، وإنّما يشمل أيضاً تحسين جودة المعلومات المقدّمة في سجل المنشآت التجارية إذ إنّها تكفل ارتباط المعلومات بالكيان المعني حتّى إذا تغيّرت السمات الدالّة على هويّته (مثل الاسم والعنوان

(٨٥) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٩.

(٨٦) على سبيل المثال، استحدثت ماليزيا أول نظام لبطاقات تعريف الشركات، "ماي كاد" (Mykad)، في عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠١٠ بدأت العمل بالنسخة المؤتمتة المسماة "ماي كو آي دي" (MyCoID) وتستخدم الهند رقماً تعريفياً متفرّداً يُستخدم في التسجيل مرّات متعدّدة لأغراض الضرائب. واستحدثت سنغافورة رقماً تعريفياً وحيداً لجميع معاملات الشركات مع الحكومة في يناير ٢٠٠٩، ليحل محلّ عدّة أرقام تعريفية. انظر: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/ على الرابط: www.doingbusiness.org/good%20practices#Introducing-starting-a-business.

(٨٧) انظر التوجيه 2012/17/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٨٨) تجدر الإشارة، رغم عدم اندراج تلك الإشارة ضمن سياق تسجيل المنشآت التجارية، إلى المبادرة العالمية لمُحدّدات هويّة الكيانات الاعتبارية (LEI)، التي اعتمدها مجموعة العشرين، والتي تهدف إلى إيجاد مُحدّد هويّة متفرّد لأطراف المعاملات المالية (انظر على سبيل المثال البيان الختامي لمجموعة العشرين، قمة كان، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والبيان الصادر عن وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

ونوع النشاط التجاري).^(٨٩) وعلاوةً على ذلك، تحُول تلك المحدّات دون وقوع ازدواجية في قيد الكيانات عن قصد أو غير قصد، وهو أمر له أهمية خاصة في الحالات التي تُمنح فيها الكيانات الاعتبارية مزايا مالية أو الحالات التي تنطوي على مسؤولية إزاء أطراف ثالثة.^(٩٠) كما تعود تلك المحدّات بالفائدة على الشركات أيضاً، إذ أنّها تيسّر كثيراً من إجراءات إدارة تلك الشركات؛ فلا يتعيّن على منظّمي المشاريع أن يديروا محدّات تعريفية مختلفة تخصّ سلطات مختلفة، كما لا يُفرض عليهم الالتزام بتقديم معلومات لسلطات مختلفة. وتمكّن تلك المحدّات السلطات من تبادل المعلومات بشأن المنشآت التجارية فيما بينها.^(٩١)

٣٤- وعادةً ما يتطلّب اعتماد محدّد هويّة متفرّد للمنشآت التجارية قاعدة بيانات مركزية تربط تلك المنشآت بجميع الوكالات الحكومية المعنية، والتي يجب أن تكون أنظمة المعلومات والاتصالات فيها قابلةً للتشغيل المتبادل (وهو ما يُشكّل غالباً عقبةً كبرى عند تنفيذ هذه الممارسة).^(٩٢) واعتماد محدّد هويّة متفرّد للمنشآت التجارية غالباً ما يكون بإحدى طريقتين. ففي بعض البلدان، يكون تسجيل المنشآت التجارية هو الخطوة الأولى ويشمل تخصيص محدّد هويّة متفرّد يُتاح لسائر السلطات التي تشارك في عملية التسجيل.^(٩٣) وفي بلدان أخرى، بمَثَل تخصيص هذا المحدّد بداية العملية وبعدها تُقدّم جميع المعلومات ذات الصلة للوكالات الحكومية التي تشارك في تسجيل المنشآت التجارية، بما في ذلك سجل المنشآت التجارية.^(٩٤) وقد يخضع استخدام تلك المحدّات لقيودٍ معيّنة: ففي بعض البلدان لم تنزل بعض الوكالات الحكومية تخصّص للمنشأة التجارية رقم هويّة خاصاً بهذه الوكالة على الرغم من أنّ تلك المنشأة تحمل محدّد هويّة متفرّداً.^(٩٥)

٣٥- ويقتضي استحداث محدّد هويّة متفرّد تحويل محدّات الهوية القائمة. ففي إحدى الحالات، على سبيل المثال، قرّرت الدولة أن تستخدم رقم محدّد الهوية القديم الخاص بضرورية

(٨٩) انظر موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#Introducing.

(٩٠) المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ٢١.

(٩١) المرجع نفسه.

(٩٢) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٩.

(٩٣) بلجيكا، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٤ أعلاه، الصفحة ٢٠.

(٩٤) النرويج، المرجع نفسه.

(٩٥) على سبيل المثال، بلجيكا حيث يتعيّن على المنشأة التجارية أن تسجّل نفسها، تسجيلاً منفصلاً، لدى إدارة الضمان الاجتماعي، المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

القيمة المضافة كرقم للمنشأة، بدلاً من أن تستحدث أرقاماً جديدة، حتى تقلل من الارتباك الإداري.^(٩٦) وفي حالة أخرى، جرى دمج سجلات مختلفة في سجل واحد للكيانات الاعتبارية، ومن ثمّ خصّص رقم جديد لكل شركة. وقام جهاز لدى السجل الجديد، بحسب الأرقام وفقاً للترتيب الزمني، بتخصيص رقم مؤسسي من تسع خانات لكل شركة، وطلب إلى الشركات بعد ذلك أن تؤكد صحة معلومات تحديد الهوية المرتبطة بذلك الرقم.^(٩٧)

٣٦- وقد أشار "التحليل العالمي (٢٠١٢)" إلى أنّه يجب أيضاً إيلاء الاعتبار لحالة كل شركة على حدة عند استحداث محدّدات هوية متفرّدة. وفي بعض البلدان تخصّص إحدى الوكالات محدّدات هوية للمنشآت التجارية الفردية فيما تخصّص وكالة أخرى محدّدات هوية للشركات. إلّا أنّه يصعب في بعض الأحيان التمييز بين كون المنشأة التجارية منشأة فردية أم شركة لها مالك واحد، وهو ما قد يسفر عن تخصيص عدّة محدّدات هوية مختلفة للمنشأة الواحدة. ومن شأن ذلك أن يؤثّر على تفرّد محدّد الهوية، وهو ما يقتضي تجنّب تخصيص محدّدات هوية متعدّدة للمنشأة التجارية الواحدة أو تخصيص محدّد هوية واحد لعدّة منشآت تجارية. ومن ثمّ يُقترح الأخذ بنظام مشترك لتحديد هوية جميع أنواع المنشآت التجارية والكيانات الاعتبارية تحسباً لهذا الشكل الخاص من الازدواجية.^(٩٨)

تقاسم المعلومات وحماية البيانات

٣٧- لفّت "التحليل العالمي (٢٠١٢)" الانتباه أيضاً إلى أهمية أن تحمي محدّدات الهوية للمنشآت التجارية البيانات الحساسة والخصوصية، وأن تُيسّر في الوقت ذاته تقاسم المعلومات.^(٩٩) وغالباً ما ترد في التشريعات الوطنية أحكام بشأن حماية البيانات والخصوصية، وفي بعض الدول تُعتبر المعلومات المسجلة المتعلقة بالمنشآت التجارية معلومات خاصة لا تُتاح لعموم الجمهور. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ هناك اتجاهاً رئيسياً نحو مزيد من الشفافية نتيجة للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال والنشاط الإرهابي، وكذلك اعتماد سياسات تقوم على معرفة الزبائن والشركاء التجاريين. وكما يلاحظ "التحليل العالمي (٢٠١٢)"، فإنّ مثل هذه الإصلاحات الرامية إلى تلبية الحاجة إلى تقاسم المزيد من المعلومات

(٩٦) بلجيكا، المرجع نفسه.

(٩٧) النرويج، المرجع نفسه.

(٩٨) المرجع نفسه.

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

لا تشكّل أيّ صعوباتٍ معيّنة ما دامت المسائل المتعلقة بالخصوصية الشخصية تؤخذ في الاعتبار وتُعالج.

حاء- واجهة اتصال وحيدة لتسجيل المنشآت التجارية: نقاط مركزية واحدة

٣٨- من بين الإصلاحات الأكثر شيوعاً لتحسين عملية تسجيل المنشآت التجارية إنشاءً نقاط مرجعية واحدة، أي واجهات اتصال وحيدة للمنشآت التجارية الناشئة، حيث يمكن لمنظمي المشاريع أن يحصلوا على جميع المعلومات والاستثمارات التي يحتاجونها لاستكمال الإجراءات اللازمة لتأسيس شركاتهم، بدلاً من الاضطرار لزيارة عدد من الوكالات الحكومية المختلفة. ويمكن أن تكون النقاط المركزية الواحدة مكاتب افتراضية أو واقعية (والأخيرة مناسبة على وجه الخصوص، ولا سيما في المناطق الريفية، للمنشآت التجارية ذات الإمكانات المحدودة في الوصول إلى المراكز البلدية)، ويمكن أن تقتصر على تسجيل المنشآت التجارية فحسب أو أن تؤدي مهام متكاملة، بما في ذلك الإجراءات الشكلية اللاحقة على التسجيل مع السلطات الضريبية أو البلدية. وبعض النقاط المركزية الواحدة تحيل المعلومات تلقائياً من سجل الشركات إلى سلطة الترخيص،^(١٠٠) في حين يشتمل بعضها على مكاتب منفصلة يعمل فيها ممثلون عن الوكالات المختلفة،^(١٠١) ويوفّر بعضها واجهة اتصال إلكترونية وحيدة لمنظمي المشاريع،^(١٠٢) في حين يتوسع بعضها الآخر إلى ما يزيد على ذلك.^(١٠٣) وعلى سبيل المثال، في إحدى الدول يساعد مركز من مراكز الخدمة العامة منظمي المشاريع لا فيما يتعلق بتراخيص وتصاريح مزاولة النشاط التجاري فحسب، وإنما أيضاً فيما يخص الاستثمار وإجراءات الخصخصة والمسائل المتعلقة بالسياحة وإدارة الممتلكات المملوكة للدولة.

٣٩- ووفقاً لبيانات حديثة، فإنّ لدى ٩٦ بلداً في جميع أنحاء العالم شكلاً من أشكال النقاط المركزية الواحدة لتسجيل المنشآت التجارية، وبينها ٣٥ بلداً أنشأت أو طوّرت مثل

(١٠٠) على سبيل المثال، إثيوبيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط:
www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#creating

(١٠١) على سبيل المثال، زامبيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط:
www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#creating

(١٠٢) على سبيل المثال، الدانمرك والنرويج ونيوزيلندا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط:
www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#creating

(١٠٣) جورجيا (ويقع مركز التسجيل في تبليسي)، انظر: World Bank Group, Doing Business 2011, page 21.

هذه النقاط في السنوات الخمس الماضية.^(١٠٤) وفي هذه الدول يجري إرساء المنشآت التجارية بأكثر من ضعف السرعة التي تُرسى بها في الدول التي تفتقر إلى هذه الخدمات، والتي يُقال إنها تفضي إلى زيادة أعداد التسجيل. وفي حالة حديثة،^(١٠٥) على سبيل المثال، أدّى إنشاء نقطة مركزية واحدة لتسجيل المنشآت التجارية إلى زيادة قدرها ١٧ في المائة في تسجيلات الشركات الجديدة؛ وفي حالة أخرى، سُجّلت زيادة قدرها ٥,٢ في المائة في تسجيلات الشركات الجديدة.^(١٠٦)

٤٠ - ومع ذلك، فقد أشارت البحوث إلى عدم نجاح بعض الإصلاحات في هذا المجال: فبعضها أدّى إلى زيادة الخطوات الإجرائية بدلاً من تبسيطها. وحتى يمكن تجنّب ذلك يجب أن يكون إنشاء النقاط المركزية الواحدة جزءاً من مجموعة أوسع من التحسينات المؤسسية والإجرائية المدعومة بالتعاون بين السلطات الحكومية المعنية التي تشارك معاً في تحمّل مسؤولية الترويج لإرساء المنشآت التجارية. وإحدى الممارسات الفضلى التي سُجّلت هي تبسيط الإجراءات وتعيين وكالة قائمة لتكون بمثابة مركز الاتصال الذي يجمع ما بين سائر الوكالات.

٤١ - وصحيح أنّ النقاط المركزية الواحدة لا تتطلّب بالضرورة إدخال تغييرات قانونية على إطار العمل المحلي إلا أنّ من المهم أن تكون سليمة من الناحية القانونية وأن تُوفّر لها ميزانية كافية.^(١٠٧) وينبغي لتلك النقاط أن تشمل على الأقل السلطات المعنية بتسجيل المنشآت التجارية وضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة؛ أمّا إذا كانت تلك النقاط تهدف إلى الجمع بين خدمات التسجيل والخدمات اللاحقة على التسجيل، فيمكن أن تشارك فيها السلطات المعنية بالضمان الاجتماعي والجمارك ومنح التراخيص والتفتيش. وعلى سبيل المثال، أنشأت إحدى الدول^(١٠٨) في عام ٢٠١٠ سجلاً جديداً للمنشآت التجارية ليكون بمثابة نقطة مركزية واحدة، تجمع بين تسجيل الشركات والتسجيل الضريبي، فضلاً عن النشر في الجريدة الرسمية وتُفرض رسوم تسجيل ثابتة. وفعلت دولة أخرى، في عام ٢٠٠٨،

(١٠٤) انظر موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#reducing.

(١٠٥) البرتغال، انظر: World Bank Group Doing Business 2014, page 32.

(١٠٦) كولومبيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية، على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#creating.

(١٠٧) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٩.

(١٠٨) أفغانستان، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية، على الرابط: www.doingbusiness.org/reforms/overview/topic/starting-a-business.

داخل السجل التابع للدولة، نقطةً مركزيةً واحدة تجمع بين تسجيل الشركات التجارية، واعتماد أختام الشركات،^(١٠٩) والتسجيل لدى السلطات المعنية بالضرائب والإحصاءات والضمان الاجتماعي، ولدى شركة التأمين التابعة للدولة.^(١١٠)

٤٢- وقد سلّطت "عُدّة الممارسين (٢٠١٣)"^(١١١) الضوء على أن ممثلي الوكالات المعيّنين في النقاط المركزية الواحدة ينبغي أن تكون لديهم سلطة إصدار القرارات لا أن يقتصر دورهم على تسلّم المستندات بالنيابة عن وكالاتهم ثم نقلها إلى تلك الوكالات حتى يُنظر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون ممثلو الوكالات المختلفة مسؤولين أمام مدير النقطة المركزية الواحدة وكذلك أمام السلطات في الوكالات التي ينتمي إليها كلٌّ منهم؛ وإلاّ أمكن لهم أن يتجاهلوا الذهاب إلى تلك النقاط المركزية أو أن يمتنعوا عن تقديم المعلومات أو الموافقات في الوقت المناسب إلى العملاء. وقد بيّنت الممارسات الفضلى أهمية تدريب مسؤولي النقاط المركزية الواحدة وأهمية إجراء رصد روتيني لأداء تلك النقاط من قبل السلطة المشرفة عليها وفقاً لتعقيبات العملاء. وتتيح النقاط المركزية الواحدة، التي تؤسس وتضطلع بأعمالها على نحو سليم، توفير الوقت والمال وتحسين الشفافية. وعلى سبيل المثال، افتتحت في إحدى الدول نقطة مركزية واحدة يجلس فيها موظفون عموميون على مرأى ومسمع من الجمهور خلف مكاتب مفتوحة، بما لا يفسح مجالاً أمام الفساد على المستويات الدنيا من خلال دفع النقود لتسهيل فحص المستندات والبث فيها بسرعة، واستُبدل بجدول الرسوم المتغيرة رسم ثابت، ممّا أدّى إلى تقليص هامش السلطة التقديرية.^(١١٢)

(١٠٩) لا يُلزم القانون في بيلاروس الشركات بأن يكون لديها خاتم، لكنه يعتبر ذلك إلزامياً للتصديق على المعاملات المصرفية، بما في ذلك فتح حساب مصرفي، وكذلك فيما يتعلق بالتوكيلات الرسمية. ومع ذلك، فالهياكل والمؤسسات الحكومية، كسلطات الضرائب على سبيل المثال، لا يمكن أن ترفض مستندات بسبب عدم وجود خاتم الشركة عليها. انظر موقع "Bridge West" الشبكي، "لتأسيس شركة في بيلاروس"، على الرابط: www.bridgewest.eu/article/set-up-company-belarus.

(١١٠) بيلاروس، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/reforms. في فيت نام، أسفر الإصلاح عن إنشاء نقطة مركزية واحدة تجمع بين إجراءات الحصول على ترخيص مزاولة العمل التجاري وعلى الترخيص الضريبي، وعن إلغاء اشتراط وجود خاتم لترخيص الشركة. انظر: UNIDO, Business Registration Reform in Viet Nam: A situation analysis of the reform and of UNIDO support, 2011، متاح على الرابط: www.unido.org/fileadmin/user_media_upgrade/Worldwide/Offices/Vietnam_BRR_Dec2011.pdf.

(١١١) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه.

(١١٢) انظر إندونيسيا World Bank Group, Doing Business 2011, page 21.

طاء - استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٣ - يعد إنشاء الأنظمة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين الإصلاحات الشائعة التي يمكن أن تحسّن تسجيل المنشآت التجارية. فالتسجيل الورقي يقتضي إرسال المستندات بالبريد أو تسليمها باليد إلى مرفق التسجيل لتجري معالجتها يدوياً. وتُحذر الإشارة إلى أن تسليم المستندات باليد ليس بالأمر غير الشائع في البلدان النامية، إذ توجد مكاتب التسجيل عادةً في المناطق البلدية حيث يتعدّد الوصول إليها على العديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية.^(١١٣) وكما لاحظ "التحليل العالمي (٢٠١٢)"، فإن العمليات التي تُعالج يدوياً تستنزف الكثير من وقت ومال كلٍّ من السجّلات والمستخدمين، وتزيد من مخاطر الوقوع في الخطأ إلى جانب احتياجها إلى مساحة تخزين كبيرة. وفي المقابل، فإن الحلول المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح لسجّلات المنشآت التجارية أن تُقلّل من مساحة التخزين اللازمة للأنظمة الورقية وأن توفر استمارات موحّدة يسهل فهمها ومن ثمّ استكمالها على نحو صحيح؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلك الحلول تعزّز سلامة البيانات وأمن المعلومات وشفافية نظام التسجيل والتحقّق من امثال الشركات. وعلاوة على ذلك، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضطلع بدور حاسم في إنشاء أنظمة التسجيل المتكاملة وتنفيذ أرقام هويّة متفرّدة. ونتيجة لذلك يزداد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من سرعة عملية التسجيل وكفاءتها من حيث التكلفة.^(١١٤) وعلى سبيل المثال، تمكّن السجلّ المستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إحدى الدول^(١١٥) من تقليص إجمالي الفترة الزمنية اللازمة للتسجيل من ٤٦ يوماً إلى أقل من أسبوع؛ وفي حالة أخرى^(١١٦) خُفضت تكاليف التسجيل الإدارية بنسبة ٧١,٣ في المائة، لتصل الوفورات إلى ١٠,٢ ملايين يورو سنوياً.

(١١٣) أشار خبراء عديدون إلى أنّ الخدمات البريدية المتاحة في البلدان النامية غالباً ما تكون منخفضة الجودة، بحيث لا تُستوفي الالتزامات القانونية للخدمة (مثل تسليم الخطابات إلى جميع الزبائن). انظر على سبيل المثال: The World Bank Group, The Postal Sector in Developing and Transition Countries, Contributions to a Reform Agenda, 2004, page 2.

(١١٤) المرجع المذكور الحاشية ٥ أعلاه.

(١١٥) ماليزيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية، على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#creating.

(١١٦) سلوفينيا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية، على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#creating.

٤٤ - ويمكن أن يتراوح تسجيل المنشآت التجارية عبر الإنترنت بين استخدام قواعد البيانات البسيطة وتطبيقات انسياب العمل فيما يخص العمليات البسيطة (مثل البحث في الأسماء) وصولاً إلى الأنظمة المعقدة المستندة إلى الإنترنت والتي تمكن المستخدمين من إنجاز جميع إجراءاتهم مع السجل عبر الإنترنت (الأمر الذي قد يكون مواتياً إلى حد كبير للشركات الأصغر التي تزاوّل نشاطها على مسافة بعيدة من السجل، شريطة أن تكون لديها القدرة على الدخول إلى النظام) وإلى الهياكل المعلوماتية التي تشمل الحكومة كلها. وعلى سبيل المثال، كان على منظّمى المشاريع في إحدى الدول أن يستكملوا يدوياً ما يزيد على ٣٠ استمارة وأن يزوروا ٦ وكالات مختلفة - الأمر الذي دفع ٩٦ في المائة منهم إلى الاستعانة بمحام كوكيل لهم. وبعد أن استحدثت تلك الدولة نظاماً جديداً على الإنترنت، صار منظّمو المشاريع يُدخلون معلوماتهم مرةً واحدة، ويقوم النظام بتوزيعها تلقائياً. كما يمكنهم أن يستخدموا النظام في عدّة أغراض منها البحث في الأسماء، وتسجيل الشركة، وسداد الضرائب المحلية، وضريبة تسجيل الشركات.^(١١٧) وفي حالة أخرى، يتيح نظام التسجيل عبر الإنترنت المأخوذ به حديثاً التشغيل المتبادل بين وكالتين حكوميتين معنيتين، على الترتيب، بتسجيل المنشآت التجارية وإدارة الضرائب، وهو ما يمثل مبادرة فتحت آفاقاً جديدة في تلك الدولة. وعلاوة على ذلك، فاستمارة التسجيل عبر الإنترنت تشتمل على خانة لنوع الجنس تتيح للنظام أن يصنّف البيانات بحسب نوع المساهمين في المنشآت التجارية.^(١١٨) وفي إحدى الدول التي تُعتبر من بين الأفضل أداءً في مجال تسجيل المنشآت التجارية، لا يلزم القيام بزيارة فعلية لمكتب السجل في أيٍّ من مراحل عملية التسجيل. فمنظّمو المشاريع يحدّون الاستثمارات اللازمة متاحةً على مركز لتقديم المستندات عبر الإنترنت ويتقدّمون بها إلكترونياً. وترسل شهادة التأسيس ومعها النظام الأساسي بالبريد الإلكتروني إلى الشركة. وبعد معالجة النظام الأساسي للشركة، تعطي السلطة الحكومية المختصة للشركة رقم النشاط التجاري الخاص بها (الذي تخصّصه وكالة الضرائب الاتحادية) دون مقابل، وهو ما يتيح التسجيل لدى عدّة وكالات حكومية.^(١١٩)

(١١٧) جمهورية كوريا، انظر: World Bank Group, Doing Business 2012, pages 27-28.

(١١٨) نيبال، وهناك معلومات إضافية متاحة في: Investment Climate, Facilitating Business Registration for Entrepreneurs in Nepal على الرابط: www.wbginvestmentclimate.org/advisory-services/regulatory-simplification/business-regulation/facilitating-business-registration-for-entrepreneurs-in-nepal.cfm

(١١٩) كندا، والإجراءات المشار إليها في هذا القسم تُشير إلى تأسيس المنشآت التجارية على المستوى الاتحادي، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٨ أعلاه، الصفحتان ٦ و٧.

٤٥ - وتفيد البيانات المتاحة بأن التسجيل الإلكتروني ممكن في أكثر من ٨٠ في المائة من الدول ذات الدخل المرتفع،^(١٢٠) ولا سيما في الدول الأسرع من حيث إجراءات إرساء المنشآت التجارية. وإحدى أوائل الدول التي وضعت نظاماً للتسجيل عبر الإنترنت جعلت استخدامه إجبارياً منذ عام ٢٠٠٨؛^(١٢١) وفي دولة أخرى^(١٢٢) صار التسجيل لائزماً بالكامل منذ عام ٢٠٠٦؛ فيما تتيح بعض الدول استكمال التسجيل عبر الإنترنت في إجراء واحد بسيط.^(١٢٣) والتسجيل عبر الإنترنت متاح أيضاً في نحو ٣٠ في المائة من الدول ذات الدخل المنخفض، وهي نسبة في زيادة مطردة.^(١٢٤) وفي مثل هذه الاقتصادات، غالباً ما توجد مرافق الإنترنت في مراكز المجتمعات المحلية ومكاتب البريد والبلديات. ومؤخراً، أتاحت إحدى هذه الدول إمكانية تسجيل المنشآت التجارية الجديدة عبر الهاتف النقال.^(١٢٥)

٤٦ - ومع ذلك لوحظ أن الاستخدام المتزايد للتسجيل عبر الإنترنت ينطوي على مخاطر فيما يتعلق بأمن السجل، ولا سيما في صورة سرقة هوية الشركات. ومن ثم فقد اعتمدت بلدان عدة تدابير وقائية. ففي بعض البلدان، يجري التحقق من هوية الشخص الذي يتصرف عبر الإنترنت. وفي إحدى الدول، على سبيل المثال، تُجرى التسجيلات الجديدة للمتعاملين الأفراد ممن لا يستخدمون إجراءات التوثيق بنظام نصف مؤتمت، حيث يلزم حضور منظم المشاريع إلى سجل المنشآت التجارية بشخصه حتى يمكن التحقق من هويته بنظام مؤتمت خاص.^(١٢٦) وفي دول أخرى، يُخصّص مفتاح مؤسسي (محدّد هوية متفرّد) لكل شركة عند

(١٢٠) على سبيل المثال أستراليا وإستونيا والبرتغال والدانمرك وسنغافورة وكندا ونيوزيلندا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#using.

(١٢١) نيوزيلندا.

(١٢٢) كندا.

(١٢٣) على سبيل المثال، كندا ونيوزيلندا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/reforms.

(١٢٤) في عام ٢٠١٣، على سبيل المثال، أطلقت نيكاراغوا منصّة اتصال حاسوبي مباشر "Mi Negocio"، تتيح تسجيل شركة جديدة لدى السجل التجاري، وسلطة الضرائب، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، ووزارة العمل. انظر موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/guatemala/starting-a-business.

(١٢٥) على سبيل المثال، كينيا، انظر: Kenyans Can Now Register Business Via Phones, 27 June 2014 (متاح عبر الإنترنت، على سبيل المثال على الرابط: www.capitalfm.co.ke/business/2014/06/kenyans-can-now-register-business-via-phones/).

(١٢٦) هولندا، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥٦ أعلاه، الصفحة ٢٦.

التسجيل.^(١٢٧) وفي إحدى الحالات يجب أن يُستخدم المفتاح لتحديث المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة أو العنوان المسجل لمكتب الشركة، ولحل الشركة.^(١٢٨) وتستعين عدّة دول بأنظمة رصد و/أو أنظمة بريد إلكتروني تُخطر المستخدمين المسجلين بالتغييرات،^(١٢٩) فيما تستخدم بلدان أخرى مزيجاً من الأنظمة المذكورة أعلاه.^(١٣٠)

٤٧- وأشارت دراسة استقصائية حديثة^(١٣١) إلى أن فحص هوية من يستخدمون خدمات التسجيل إلكترونياً هو أمرٌ شائع بين الدول في مختلف أنحاء العالم (فعلى سبيل المثال في أوروبا^(١٣٢) لم ترد إجابات بعدم اشتراط نظام فحص إلا من ٨ في المائة من البلدان المجيبة)، إلا أنه أقل شيوعاً في الأمريكتين. كما أن أوروبا هي المنطقة الأكثر استخداماً للتوقعات الإلكترونية وإن تكن تلك التوقعات أقل شيوعاً من عمليات فحص الهوية.

خامساً- الإصلاحات التي تدعم تسجيل المنشآت التجارية

٤٨- عادةً ما تتطلب الممارسات الفضلى التي نوقشت في الفقرات ١٧-٤٦ أعلاه عمليات إصلاح تتناول الإطار التشريعي أو المؤسسي للدولة أو الإجراءات التشغيلية للمنشآت التجارية ذاتها. وفي بعض الأحيان تحتاج الجوانب الثلاثة جميعاً إلى الإصلاح. ومنذ بداية العقد الماضي نشطت منظمات دولية مختلفة بصفة خاصة في توفير الدعم لمثل هذه العمليات، وهو ما أدّى بدوره للخروج بدروس مستفادة متنوعة. والفقرات التالية تستند إلى هذه الخبرات.

(١٢٧) على سبيل المثال، أستراليا وكندا، المرجع نفسه.

(١٢٨) كندا، المرجع نفسه.

(١٢٩) على سبيل المثال، إستونيا وأيرلندا والسويد ولكسمبرغ، المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(١٣٠) على سبيل المثال، هونغ كونغ (الصين)؛ وسنغافورة، المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٣١) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحات ٧٥ وما بعدها.

(١٣٢) تجدر الإشارة إلى أن مجلس الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ لائحة تنظيمية بشأن الخدمات الإلكترونية الخاصة بتحديد الهوية وتوفير الثقة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية (وإلغاء التوجيه 1999/93/EC) وتضع اللائحة إطار عمل جديداً لتحديد الهوية إلكترونياً وتوفير خدمات الثقة الإلكترونية من أجل عدّة أمور منها ضمان الاعتراف والقبول المتبادلين بأساليب تحديد الهوية إلكترونياً عبر الحدود. ومن بين الفوائد المرجوة لهذا النظام الجديد تيسير الأنشطة التجارية في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، بما يتيح لمنظمي المشاريع، على سبيل المثال، سهولة إنشاء الشركات وتقديم التقارير السنوية عبر الإنترنت. للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر: Press Release ST 11907/14, Presse 402, Brussels, 23 July 2014 www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/%20pressdata/en/trans/144112.pdf.

ألف - الإصلاح القانوني

٤٩ - يمكن أن ينطوي إصلاح تسجيل المنشآت التجارية إمّا على تعديل تشريعات رئيسية (أي نصوص من قبيل القوانين التي يجب أن تقرّها الهيئات التشريعية للدولة) أو على تعديل تشريعات ثانوية (أي اللوائح والتوجيهات وغيرها ممّا تضعه السلطة التنفيذية ضمن الحدود التي ترسمها السلطة التشريعية)، أو على كلا الأمرين معاً. وكما لوحظ، فإنّ إصلاح التشريعات الرئيسية يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً، إذ إنّهُ يتطلب تدخّل السلطة التشريعية. ويُقترح إصلاح التشريعات الثانوية باعتباره خياراً أكثر قابلية للتطبيق متى سمحت الظروف بذلك. فمن الممكن أن تحظى تلك الإصلاحات بنفس القدر من الفعالية كإصلاحات التي تنطوي على تعديل القوانين، ومن المؤكد أنّها أسرع إذ لا تحتاج لأن تنظر فيها السلطة التشريعية. وبصرف النظر عن النهج المتّبع، ينبغي للإصلاحات التي تُجرى على الإطار القانوني المحلي أن تنظر بعناية في التكاليف والفوائد المحتملة لهذه العملية، وفي قدرة الحكومة ورغبتها، وفي الموارد البشرية المتاحة. ووفقاً لـ "عُدّة الممارسين (٢٠١٣)"،^(١٣٣) ينبغي للإصلاحات أن تهدف إلى وضع إطار قانوني محلي يتمتّع بالسّمات الآتية: الشفافية والمساءلة، والأخذ بأشكال قانونية مرنة، والسماح ببنود تنصّ على الأغراض العامة للكيانات التجارية، واشتراط حدّ أدنى منخفض لرأس المال المطلوب أو عدم اشتراط حدّ أدنى على الإطلاق، وعدم الإلزام بالاستعانة بالموثّقين، والأخذ بنظام تسجيل كاشف للمركز القانوني لا منشئ له، ووضوح القانون.

الشفافية والمساءلة

٥٠ - يقال إنّ أنظمة التسجيل الفعّالة تتمتّع بالشفافية والمساءلة، أي أنّها تنطوي على عدد قليل من الخطوات، وتعامل محدود مع السلطات، وآجال زمنية قصيرة، وأنّها غير مكلفة وتؤدي إلى تسجيل لمدة طويلة الأجل أو لفترة غير محدودة وتنطبق على جميع أنحاء البلد، وتتيح للمتقدّمين التسجيل في موقع واحد - سواء كان موقعاً فعلياً أو موقعاً على شبكة الإنترنت. ومن ثمّ فقد أخذت الدول الأفضل أداءً بآجال قانونية قصيرة في إجراءات تسجيل المنشآت التجارية و/أو بقواعد تقوم على مبدأ "الصمت يعني الموافقة" (أي أنّه عندما لا تتلقّى شركة ما قراراً بشأن طلبها التسجيل ضمن الأجل المحدّد، فإنّها تُعتبر مسجّلة).^(١٣٤)

(١٣٣) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١٧ وما بعدها.

(١٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

وقد لوحظ أن الجمع بين التسجيل الإلكتروني وقاعدة "الصمت يعني الموافقة" يُقلّل كثيراً من الوقت اللازم لإرساء المنشآت التجارية. وعلى سبيل المثال، في إحدى الحالات أقرّت إحدى الدول^(١٣٥) قانوناً جديداً للشركات وقانوناً جديداً لإجراءات الشركات، أخذت فيهما بنظام ينطوي على استثمارات تسجيل موحّدة، وعلى قاعدة "الصمت يعني الموافقة"، وعلى التسجيل الإلكتروني. فيما ربط الإصلاح التشريعي في دولة أخرى بين الوكالات المختلفة من خلال قاعدة بيانات إلكترونية مركزية، وأخذ بقاعدة "الصمت يعني الموافقة" لتضمن التسجيل التلقائي في غضون ٥ أيام.^(١٣٦)

الأشكال القانونية المرنة

٥١- وفقاً لدراسة تقوم على بيانات جُمعت في ٥٩ بلداً، يميل منظّمو المشاريع إلى اختيار أبسط شكل قانوني متاح عندما يقرّرون اكتساب الطابع النظامي. كما تشير الأدلة إلى أن النظم القانونية الأكثر مرونة تشجّع على زيادة المشاركة في القطاع النظامي:^(١٣٧) فالدول ذات الأشكال القانونية الجامدة لديها معدل دخول إلى السوق أقل من نصف المعدل الذي تشهده الدول ذات المتطلبات الأكثر مرونة.^(١٣٨) والدول الأفضل أداءاً تطبّق إجراءات تسجيل مبسّطة للمنشآت الوحيدة المالك^(١٣٩) و/أو استحدثت أنواعاً جديدة من أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة تلبيةً لاحتياجات المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة.^(١٤٠)

بنود الأغراض العامة

٥٢- في العديد من الدول، يُلزم منظّمو المشاريع بأن يسردوا في النظام الأساسي لشركاتهم النشاط أو الأنشطة التي سيزاولونها. ويتّبع ذلك من أجل تقييد الشركات حتى لا تتصرّف خارج نطاق أهدافها، ووفقاً لبعض الأدبيات، من أجل حماية المساهمين والدائنين.

(١٣٥) هونغاريّا، متاح على موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/reforms/20overview/topic/starting-a-business.

(١٣٦) صربيا، انظر: World Bank Group, Doing Business 2007, page 11.

(١٣٧) L. Klapper, A. Lewin, J. M. Quesada Delgado, The Impact of the Business Environment on the Business Creation Process, 2009, page 13.

(١٣٨) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١٨.

(١٣٩) على سبيل المثال، ألمانيا وجامايكا وغيانا وفرنسا. انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١٩.

(١٤٠) تقدّم ورقة العمل A/CN.9/WG.I/WP.82 بعض الأمثلة على تلك الأشكال المبسّطة للشركات.

ومع ذلك، صارت الدول تسمح على نحو متزايد بإدراج بند ينص على أغراض عامة (بالإضافة إلى بند الغرض المحدد أو كبنود مستقل)، بما يكفل لمنظمي المشاريع حرية مزاوله جميع الأنشطة التجارية المشروعة التي يسمح بها قانون الدولة. وفي هذه الدول،^(١٤١) يمكن لمنظمي المشاريع تغيير أنشطتهم دون إعادة التسجيل. وينص بند الأغراض العامة في النظام الأساسي للشركة على أن غرض الشركة هو مزاوله أي تجارة أو نشاط ويمنحها صلاحية القيام بذلك. وفي الممارسة العملية، يعني هذا أن الشركة لها من الأهلية والصلاحيات ما للأشخاص الطبيعيين، وأنها ليست مقيدة بما يرد في نظامها الأساسي. وأقرت دولة أخرى قانوناً للشركات ينص على أن عمومية الأغراض هي القاعدة المفترضة والتقييد هو الاستثناء.^(١٤٢) والعديد من الدول لم تعد تشترط ذكر أغراض الشركة عند التسجيل. وفور التسجيل، يمكن للمنشآت التجارية أن تزاوّل أي نشاط مشروع، باستثناء الأنشطة التي قد تستلزم تراخيص تتعلق بقطاعات بعينها نظراً لطبيعتها.^(١٤٣)

اشتراط حد أدنى منخفض لرأس المال أو عدم اشتراط حد أدنى على الإطلاق وعدم الإلزام بالاستعانة بالموثّقين

٥٣ - يعدّ إلغاء الإلزام بإجراءات التوثيق واشتراط حد أدنى لرأس المال (أو تخفيض هذا الحد الأدنى) من بين الإصلاحات التي تتطلب تعديل الإطار القانوني المحلي. فعند إلغاء إجراءات التوثيق، على سبيل المثال، ينبغي وضع أحكام مناسبة للتأكد من صحة المعلومات المقدّمة من منظمي المشاريع.^(١٤٤) وفي بعض الحالات، يمكن لمنظمي المشاريع الذين يقومون بالتسجيل عبر الإنترنت دونما وساطة من موثّق أن يستخدموا توقيعاً إلكترونياً متقدّماً، يحتوي على جميع المعلومات اللازمة للتعرف على هويّة الموقع ويرتبط به وحده.^(١٤٥)

٥٤ - والبلدان التي لديها أنظمة تسجيل تتمتع بالكفاءة رغم إبقائها على الاستعانة بالموثّقين غالباً ما تكون قد بسّطت أنظمتها. ففي إحدى الحالات، أُقرت تشريعات تضمن

(١٤١) في السويد، على سبيل المثال، يمكن لأي شخص يرغب في امتلاك شركة أن يشتري شركة مسجلة سلفاً من وسيط دون أن يضطر إلى التسجيل مرة أخرى استناداً إلى أنشطتها المقررة. انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١٨.

(١٤٢) قانون الشركات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لسنة ٢٠٠٦، المرجع نفسه.

(١٤٣) المرجع نفسه.

(١٤٤) كندا، انظر: Business Registration Start-Up: A concept note, International Finance Corporation and the World Bank, 2005, page 6.

(١٤٥) انظر شيلي على سبيل المثال.

١٤٦ أن تسجيل الشركات يتم بالكامل إلكترونياً، بما يشمل توفير الوثائق من ذوي التوقيع الإلكتروني المعتمد، ١٤٧ وأن جميع بيانات الشركات ذات الصلة، بما في ذلك البيانات المالية، مخزنة مركزياً ضمن ملف. وكان الموثقون ومنظماهم ضالعين في جميع مراحل العملية التشريعية، وكذلك في وضع المعايير التقنية اللازمة لمرور البيانات في مسار آمن. ١٤٨

النظام الكاشف للمركز القانوني

٥٥ - العديد من الدول الأفضل أداءاً لديها أنظمة تسجيل كاشفة للمراكز القانونية للشركات لا منشئة لها، ١٤٧ أي أنظمة إدارية يحكم التسجيل فيها قانون للشركات وتديره سجلات تتبع الوزارة المسؤولة عن التجارة، وفي بعض الأحيان أيضاً الصناعة. وقد يتطلب إنشاء مثل هذه الأنظمة إصلاحات قانونية للحد من تدخل المحاكم، الأمر الذي غالباً ما يكون تحقيقه أيسر في الولايات القضائية التي تأخذ بنظام القانون العام، نظراً لسماتها القانونية (انظر أيضاً الفقرتين ٦ و ٩ أعلاه). وحيث أن الأخذ بنظام كاشف للمركز القانوني يمكن أن يلاقي معارضة شديدة، كما يتبين من بعض التجارب على المستوى الوطني، ١٤٨ فقد أوصي بالنظر بعناية في السياق المحلي وفي النهج الأنسب (أي الاختيار بين اعتماد نظام كاشف وتبسيط عملية التسجيل داخل المحاكم). ١٤٩

وضوح القانون

٥٦ - يمكن أن يتطلب تحسين أنظمة تسجيل المنشآت التجارية أيضاً تحديث القوانين التي لم تعد تلبّي احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي إحدى الحالات، قرّرت دولة أثناء استعراض قانون الشركات لديها أن تحوّل تركيز القانون نحو الشركات المساهمة الخاصة، التي تمثل أغلبية الشركات لديها. ووردت الأحكام المتعلقة بالشركات المساهمة العامة، والتي كانت المحور الرئيسي لتركيز القانون القديم، كاستثناءات في القانون الجديد. ١٥٠ ونقلت دولة أخرى الأحكام القانونية المتعلقة بالشركات الصغيرة إلى بداية قانون الشركات الجديد حتى تسهّل إمكانية العثور عليها. كما أن القانون المنقح استخدم

(١٤٦) انظر ألمانيا على سبيل المثال.

(١٤٧) على سبيل المثال، أستراليا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا.

(١٤٨) على سبيل المثال، بلغاريا وهندوراس، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١٩.

(١٤٩) المرجع نفسه.

(١٥٠) أيرلندا، المرجع نفسه. وانظر أيضاً المرجع المذكور في الحاشية ٣٩ أعلاه.

عبارات أبسط.^(١٥١) وفي حالة أخرى، أُنجز تيسير إرساء المنشآت التجارية من خلال عملية إصلاح تشريعي بسّطت الإجراءات وسمحت بتأسيس الشركات في يوم واحد. فأولاً، استُبدل بالنظام القديم لنشر إعلانات تأسيس الشركات وتعديلها وحلّها في الجريدة الرسمية نشر الإشعار بإنشاء الشركة مجاناً على الإنترنت؛ ومُنحت الشركات الجديدة ترخيص تشغيل فوري مؤقت، وسمح بإصدار الفواتير إلكترونياً. ونتيجة لذلك، وفي أقل من ١٢ شهراً من سن القانون، قيل إن الشركات الناشئة زادت بنسبة ٣٥ في المائة مقارنةً بالعام السابق. وتناولت الخطوة الثانية في عملية الإصلاح تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتعديلها وحلّها وأتاحت لمنظمي المشاريع أن يسجلوا عبر الإنترنت.^(١٥٢) وفي دولة أخرى، استُكمل إصلاح نظام تسجيل المنشآت التجارية بتنقيح شامل للإطار القانوني أسفر عن توحيد القواعد المتعلقة بتسجيل المنشآت التجارية في تشريع واحد؛ وفُصل بين إلزام الشركات قانوناً بالتسجيل وبين نوع الأنشطة التجارية الجاري تنفيذها وتنسيقها؛ وأُخرج موضوع الرسوم من القواعد المنظمة لتسجيل المنشآت التجارية ليُجري تناوله على أساس موحد عبر نظام مركزي لتسجيل المنشآت التجارية. وتوخياً للمرونة، اعتمدت بعض الأحكام كلوائح تنظيمية أو وضع المشرع أساساً قانونياً لاستحداث التزامات قانونية من خلال اللوائح في مرحلة لاحقة.^(١٥٣)

٥٧- وبالإضافة إلى المسائل المذكورة فيما سبق، فإن "عُدّة الممارسين (٢٠١٣)" تشير إلى مسائل أخرى يجدر النظر فيها في عملية الإصلاح التشريعي:^(١٥٤) '١' التمكين من تقديم المستندات إلكترونياً^(١٥٥) واستخدام التوقيعات الإلكترونية^(١٥٦) والتجارة الإلكترونية، والسادد الإلكتروني؛ '٢' تفويض صلاحية تسجيل الشركات؛ '٣' الأخذ بالآليات موحدة

(١٥١) المملكة المتحدة، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١٩.

(١٥٢) انظر شيلي، القانون ٢٠-٤٩٤ (المنشور في الجريدة الرسمية في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، والقانون

٢٠-٦٥٩ (المنشور في الجريدة الرسمية في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣). انظر أيضاً البيان الذي أدلى به وفد

شيلي إلى الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل الأول (نيويورك، ١٠-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤)،

والتسجيل الصوتي للبيان متاح على الرابط: <https://icms.unov.org/CarbonWeb/Export.mvc/>

.SpeakersRecordsXml/aa8e90b0-8615-4ec2-b4d3-a9e0d92c4e21

(١٥٣) Investment Climate (World Bank Group), Business Registration Reform case study: Norway, 2011, page 25

(١٥٤) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ١٩.

(١٥٥) نيبال، متاح على الرابط: www.wbginvestmentclimate.org/advisory-services/regulatory-simplification/business-regulation/facilitating-business-registration-for-entrepreneurs-in-nepal.cfm

.simplification/business-regulation/facilitating-business-registration-for-entrepreneurs-in-nepal.cfm

(١٥٦) على سبيل المثال، كندا، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٨ أعلاه، الصفحة ٦ وما بعدها.

ومرنة في الوقت نفسه لتعديل الرسوم والإجراءات والأشكال في المستقبل للسماح باعتماد نظام يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛^٤ إنشاء قاعدة بيانات وحيدة للمنشآت التجارية المسجلة؛^٥ إتاحة إمكانية الوصول للمعلومات المسجلة مجّاناً ولعموم الجمهور في قاعدة بيانات قابلة للبحث؛^٦ تبادل المعلومات وإمكانية التشغيل المتبادل (انظر أيضاً الفقرات ٣٢-٣٦ أعلاه).

باء- إعادة هيكلة إدارة الأعمال

٥٨- تبين خبرات المساعدة التقنية أن تطبيق الممارسات الفضلى غالباً ما قد يتطلب إعادة هيكلة إدارة الأعمال، أي تحليل مسارات العمل والعمليات التي ينطوي عليها تسجيل المنشآت التجارية بغية الوقوف على ما إذا كانت هناك إجراءات مكررة أو متداخلة.^(١٥٧) وتنطوي إعادة هيكلة إدارة الأعمال على تقييم للغرض المنشود من عملية بعينها، وأساسها القانوني، والعلاقة بين أغراض اللوائح التنظيمية وبين العملية المعنية. فإذا وُجد أن العملية ليست ضرورية، ينبغي تبسيطها؛ وإلاّ يتعين إلغاؤها.

جيم- إصلاح الإطار المؤسسي

٥٩- يُعتبر الإصلاح المؤسسي المكوّن الثالث في تحسين تسجيل المنشآت التجارية. وإذا يهدف الإصلاح المؤسسي إلى وضع الهياكل الأكثر ملاءمة لدعم التسجيل، فقد صُنّف هذا الإصلاح بصفة عامة إلى مجموعتين: إعادة الهيكلة المؤسسية وتنمية القدرات.^(١٥٨) وتركز إعادة الهيكلة المؤسسية على المؤسسات الأقدر على تسجيل المنشآت التجارية بالنظر إلى السياق الوطني، والموقف القانوني لتلك المؤسسات وأساليب مساءلتها، وبالأخص عند إنشاء النقاط المركزية الواحدة. كما يُنظر في الميزانية اللازمة للإنفاق على البنيان الجديد، ولا سيما عندما يكون الإصلاح قد استُهلّ بتمويل من جهة مانحة. ويُعتبر إنشاء مؤسسة التسجيل كهيئة ذاتية التمويل ممارسة جيدة. ويبدو أن بعض النماذج المؤسسة الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة فيما يخص تسجيل المنشآت التجارية (مثل التسجيل الذي تتولاه السلطات

(١٥٧) المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٢٠.

(١٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ وما بعدها.

الضريبية^(١٥٩) أو الغرف التجارية^(١٦٠) أو النقاط المركزية الواحدة) تلبي مطلب الاستدامة الذاتية على نحو أفضل من غيرها.

٦٠- وتُعدُّ تنمية قدرات العاملين بالسجلات، وهي الجانب الثاني من الإصلاح المؤسسي، أمراً هاماً لتعزيز أداء العاملين من جهة، ولتدريب العاملين على الوسائل الجديدة لتحسين التسجيل من جهة أخرى. وتشمل الأمثلة الناجحة في هذا الصدد أنشطة بناء العمل الجماعي لتيسير تدفق المعلومات بين الإدارات؛^(١٦١) ووضع خطة عمل جريئة تنطوي على أهداف سنوية للتقدُّم في تصنيف البلدان الذي يضعه مشروع ممارسة الأنشطة التجارية، وربط الترقيات والعلاوات الممنوحة للعاملين بتحقيق الأهداف؛^(١٦٢) واعتماد قيم مؤسسية جديدة.^(١٦٣) ويُعتبر كلٌّ من التعلُّم من الأقران وبناء شبكات العلاقات الدولية من بين النُهُج الفعَّالة الأخرى لبناء القدرات. فالتعلُّم من الأقران يمكِّن الدولة الساعية للإصلاح من الاطِّلاع على الكيفية التي نُفِّذت بها إصلاحات مشابهة في بلدان أخرى وعلى النتائج التي انتهت إليها تلك الإصلاحات حتى تستبين الدروس المستفادة. وقد أتاح دول عدَّة فرصاً للعاملين بسجلاتها من أجل زيارة بلدان ذات نظم تسجيل تتمتع بالكفاءة والفعالية، مع تفضيل الولايات القضائية المألوفة لهم.^(١٦٤) وقد أشارت "عُدَّة الممارسين (٢٠١٣)" إلى أنَّه كلما كانت الدول التي تضطلع بالإصلاح أكثر محافظة، زادت أهمية الاستدلال بالممارسات التي ثبتت نجاعتها في بلدان أخرى.^(١٦٥) كما أنَّ المنتديات والشبكات الدولية، مثل المنتديات العالمية للعاملين بسجلات الشركات، والرابطة الدولية للعاملين بالإدارة التجارية، ومنتدى الاتحاد الأوروبي للعاملين بالسجلات، تهيئ منبراً يكفل تقاسم المعارف وتبادل الأفكار فيما بين العاملين بالسجلات في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بهدف إصلاح تسجيل المنشآت التجارية.^(١٦٦)

(١٥٩) على سبيل المثال، الاتحاد الروسي وأذربيجان وجورجيا.

(١٦٠) على سبيل المثال، كولومبيا ولكسمبرغ.

(١٦١) بيرو، انظر المرجع المذكور في الحاشية ٥ أعلاه، الصفحة ٢٢.

(١٦٢) المملكة العربية السعودية، المرجع نفسه.

(١٦٣) ماليزيا، المرجع نفسه.

(١٦٤) على سبيل المثال، بوتسوانا والصين وماليزيا، المرجع نفسه.

(١٦٥) المرجع نفسه.

(١٦٦) المرجع نفسه.

سادساً - الخلاصة

٦١- تشير الممارسات الفضلى التي نوقشت في هذه الورقة إلى أنه بينما لا يوجد أي نهج موحد لإصلاح أنظمة تسجيل المنشآت التجارية، فإن هذه الأنظمة تتمتع بسمات مشتركة في الدول الأفضل أداءً. ويمكن أن تُصنّف هذه السمات تحت المجالات الرئيسية الآتية: تقليل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب أو إلغاؤه؛ العمل بإجراءات تسجيل غير قضائية؛ إنشاء واجهة اتصال وحيدة؛ استحداث محدّدات هويّة متفرّدة للشركات؛ الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ تيسير الحصول على الاستثمارات وجداول الرسوم.^(١٦٧) وقد لُفت انتباه الأمانة إلى أن بعض البيانات المشار إليها في العديد من المصادر التي استُشهد بها في هذه الورقة تتعلق في المقام الأول بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دون المنشآت الصغرى.^(١٦٨) ومن ثمّ فلعلّ الفريق العامل يؤدّ أن ينظر فيما إذا كانت تلك الممارسات الفضلى تستجيب لاحتياجات المنشآت الصغرى، أمّ أنها تتطلب تعديلات يتّسق مع سمات تلك المنشآت (انظر مناقشة الفريق العامل في دورته الثانية والعشرين، الوثيقة A/CN.9/800، الفقرة ٤٧).

٦٢- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت دراسة حديثة^(١٦٩) أن العديد من المنشآت الصغيرة الحجم التي تعمل دون اكتساب طابع نظامي في البلدان النامية تظلّ غير نظامية بالرغم من الجهود الرامية إلى تبسيط عمليات تسجيل المنشآت التجارية وتخفيض تكاليفها.^(١٧٠) ويوحى ذلك بأنّ تلك الشركات قد لا ترى مزايا التسجيل واكتساب الطابع النظامي حتى بعد الإصلاح. ووفقاً للأدلة التي جمعتها الدراسة، فإنّ تحسين أنظمة التسجيل يبدو خطوة ضرورية لكنّها غير كافية، وينبغي لصنّاع السياسات أن يجربوا نهجاً مبتكرة للتشجيع على اكتساب الطابع النظامي.^(١٧١) ومن بين الأمثلة التي حُرّبت في بعض البلدان ربط رقم

(١٦٧) انظر أيضاً موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية على الرابط: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/good%20practices#making.

(١٦٨) يوضّح موقع مشروع ممارسة الأنشطة التجارية، في عرضه للمنهج المتّبع لتقييم موضوع "إرساء المنشآت التجارية"، أنّه يقيس عدد الإجراءات والفترة الزمنية والتكلفة اللازمة حتى تنشأ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات المسؤولية المحدودة وتزاوّل نشاطها رسمياً. لمزيد من المعلومات، انظر: www.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business/what%20measured.

(١٦٩) المرجع المذكور في الحاشية ٨٣ أعلاه، الصفحتان ١ و ٢.

(١٧٠) تشير الدراسة المذكورة في الحاشية ١٧١، من بين جملة أمور، إلى تقييمات أجريت في البرازيل وبنغلاديش وسري لانكا.

(١٧١) يلاحظ "M. Bruhm" و "D. McKenzie" أنّ بعض البلدان قد سنّت تشريعات لا تُلزم بتسجيل "مشاريع الكفاف" التي تدرّ دخلاً أقلّ من عتبة معيّنة. انظر المرجع المذكور في الحاشية ٨٤ أعلاه، الصفحة ١٤.

الإيصال الضريبي بقرعة يانصيب، بحيث يجد الزبائن حافزاً لطلب إيصال ضريبي لدى كل معاملة.^(١٧٢) ووفقاً لدراسة حديثة أخرى استعرضت الأدبيات القائمة في موضوع الإصلاحات المعنية بمناخ الاستثمار، فإن الإصلاحات المعنية بدخول المنشآت التجارية إلى السوق محدودة أيضاً بمسائل من قبيل العبء الضريبي، وملكية الأراضي وتسجيلها، والافتقار إلى حوافز تُشجّع على اكتساب الطابع النظامي.^(١٧٣) ومن ثمَّ يبدو أنَّ التدخُّل في المساحات المحيطة بهذه المسائل سوف يكون له أثر إيجابي على اكتساب المنشآت التجارية للطابع النظامي.

٦٣- ولعلَّ الفريق العامل يودُّ، في مواصلته لعمله بشأن تبسيط التسجيل، أن ينظر في هذه المناقشة وانعكاساتها المحتملة على مواصلة العمل في مجال تسجيل المنشآت التجارية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها المنظمات الدولية في تقديم الدعم لعمليات الإصلاح التي تجريها الدول. ومن ثمَّ فلعلَّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في المسائل التالية:

- (أ) هل الممارسات الفضلى في تسجيل المنشآت التجارية، المعروضة آنفاً، تكفي لتلبية احتياجات المنشآت الصغرى؟
- (ب) هل يمكن إثراء العمل الذي أُنجِز في هذا المجال دون تكرار ما اضطلعت به المنظمات الأخرى من جهود وما حقَّقه من إنجازات؟
- (ج) إذا كان ذلك ممكناً، فما الصورة التي ينبغي لهذا العمل أن يتَّخذها؟

(١٧٢) المرجع نفسه.

(١٧٣) انظر: A. Rahman, Investment climate reforms and job creation in developing countries: what do we know and what should we do?, 2014, page 14.